



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية
مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
مجلة دولية محكمة نصف سنوية



ELBAHITH for Academic Studies Biannual Peer Reviewed International Journal

الترقيم الدولي الإلكتروني:
EISSN: 2588-2368

الترقيم الدولي:
ISSN: 2352-975X

موقع مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP
<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

إفادة بالنشر

يشهد السيد رئيس تحرير "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، الصادرة عن كلية الحقوق
والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1، ذات الترقيم الدولي ISSN:2352-975X
والترقيم الدولي الإلكتروني: EISSN: 2588-2368.

بأن الباحث (ة): عبد المالك صاوي - جامعة المسيلة.
قد أودع بتاريخ: 29/03/2024، مقالاً موسوماً بـ "ضوابط ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر".
وقد تم نشره بعد التحكيم والمراجعة وورود تقارير الخبرة الإيجابية؛ بتاريخ: 2024/05/30.
في المجلد: 11، العدد: 02 (العدد التسلسلي: 29) - جوان 2024.

ويمكن الاطلاع على المقال من خلال الرابط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

باتنة في: 2024/07/03



ملاحظة: سلمت هذه الشهادة بطلب من المعنى (ة) لاستخدامها وفق ما يسمح به القانون.

هاتف/فاكس: +213 33 25 84 22

الموقع الإلكتروني للمجلة: <http://elbahith.univ-batna.dz>

البريد الإلكتروني: revue.elbahith@univ-batna.dz

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية



ELBAHITH for Academic Studies
Biannual Peer Reviewed International Journal

الباحث للدراسات الأكاديمية

مجلة دولية محكمة نصف سنوية
متخصصة في العلوم القانونية والسياسية



OPEN ACCESS

المجلد: 11 - العدد: 02 - يونيو 2024

العدد التسلسلي (29)

الترقيم الدولي ISSN: 2352-975X
الترقيم الدولي الإلكتروني EISSN: 2588-2368
رقم الإيداع القانوني 1990-1990

مجلة الباحث
للدراسات الأكاديمية

العدد التسلسلي
2024 (29)
يونيو

EL BAHITH
For Academic Studies



University of Batna 1 - Hadj Lakhdar
Faculty of Law and Political Sciences

ELBAHITH for Academic Studies
Biannual Peer Reviewed International Journal

EL BAHITH **FOR ACADEMIC STUDIES**

Specialized in legal and political science fields



VOL: 11 - ISSUE: 02

JUNE 2024

N°: (29)

ISSN: 2352-975X EISSN: 2588-2368

Legal Depositary Number: 1990-2014



مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

ELBAHITH For Academic Studies

مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة 1 - الجزائر

تهدف المجلة إلى نشر الانتاج العلمي
باللغات الثلاث
(العربية، الانجليزية، والفرنسية)
في مجالات العلوم القانونية والعلوم السياسية
EISSN: 2588-2368 — ISSN: 2352-975X
رقم الإيداع القانوني: 1990-1990

كل المراسلات

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باتنة 1 - الجزائر 05000
هاتف / فاكس: +213.33.25.84.22
الموقع الإلكتروني للمجلة
<http://elbahith.univ-batna.dz>
الموقع على منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP
<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>
البريد الإلكتروني
revue.elbahith@univ-batna.dz

الرئيس الشرفي

أ.د/ عبد السلام ضيف

مدير جامعة - باتنة 1

مدير المجلة

أ.د/ عبد الوهاب مخلوفي

عميد كلية الحقوق
والعلوم السياسية

رئيس التحرير

أ.د/ ميلود بن عبد العزيز

نواب رئيس التحرير

أ.د/ أمال بوهنتالة

أ.د/ فتح شباح

الأمانة

راضية ابرير

- المقالات التي تصل للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لتنشر.
- إن مضمون المقالات المنشورة يلزمه أصحابها فقط ولا يحمل المجلة أية مسؤولية.

هيئة التحرير

هيئة التحرير

د/ الخطيب محمد عرفان _____ جامعة دمشق- سوريا محرر مساعد
د/ العنزي عبد المجيد خلف منصور _ أكاديمية سعد العبدالله - الكويت _____ محرر مساعد
د/ دبشي عقبة _____ جامعة باريس8 - فرنسا _____ محرر مساعد
د/ طلعت عيسى _____ الجامعة الاسلامية غزة - فلسطين _____ محرر مساعد
د/ محمد خليفة صديق محمد _____ جامعة إفريقيا العالمية - السودان _____ محرر مساعد
د/ عبد الله طرابزون _____ جامعة إسطنبول- تركيا _____ محرر مساعد
د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان _____ جامعة فلسطين _____ محرر مساعد
د/ ناصر عبد الرحيم نمر العلي _____ جامعة روسيا الحكومية الاجتماعية _____ محرر مساعد
د/ الحمداني قيس ناصر راهي _____ جامعة البصرة-العراق _____ محرر مساعد
د/ الزويوني بشري _____ الجامعة العراقية- العراق _____ محرر مساعد
د/ العربي مصطفى _____ جامعة المرقب - ليبيا _____ محرر مساعد
أ.د/ مشاعر إدريس خير الله سرور _____ جامعة الخرطوم- السودان _____ محرر مساعد
أ.د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان- جامعة فلسطين- فلسطين _____ محرر مساعد
أ.د/ حسيني خالد _____ جامعة بورتسموث- المملكة المتحدة _____ محرر مساعد
أ.د/ رياض أحسن _____ جامعة فيصل أباد - باكستان _____ محرر مساعد
أ.د/ أحمد أسيما ريس _____ جامعة سانس- ماليزيا _____ محرر مساعد
د/ آمنة سلطاني _____ جامعة الوادي - الجزائر _____ محرر مساعد
د/ جواد رباءع _____ جامعة ابن زهر آكادير - المغرب _____ محرر مساعد
د/ خالد حساني _____ جامعة بجية - الجزائر _____ محرر مساعد
د/ سامي بخوش _____ جامعة باتنة1- الجزائر _____ محرر مساعد
د/ شادي عدنان الشديفات _____ جامعة الشارقة - الإمارات _____ محرر مساعد
د/ شرف الدين الطيب حسين محمود _____ جامعة الطائف - السعودية _____ محرر مساعد
د/ عبد الحليم بوشكينو _____ جامعة جيجل - الجزائر _____ محرر مساعد
د/ عبد القادر محمد الداه _____ جامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا _____ محرر مساعد
د/ عبد الكريم كاظم عجبل _____ جامعة ذي قار - العراق _____ محرر مساعد
د/ عبدالمجيد بوكير _____ جامعة فاس- المغرب _____ محرر مساعد
د/ عبدالنبي سعيد الحسين _____ جامعة قرطاج - تونس _____ محرر مساعد

هيئة التحرير

د/عمر خيري _____ جامعة سقارية - تركيا _____ محرر مساعد
د/عواطف زرارة _____ جامعة الشارقة- الامارات _____ محرر مساعد
د/ فرحي فيصل _____ جامعة كييك مونتريال- كندا _____ محرر مساعد
د/ فقيه جيهان _____ الجامعة اللبنانية- لبنان _____ محرر مساعد
د/ فهيمة قسوري _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد
د/ كنزة مغيش _____ جامعة الجزائر-3 الجزائر _____ محرر مساعد
د/ محمد خليفة _____ جامعة عنابة - الجزائر _____ محرر مساعد
د/ محمد علي الشباطات _____ جامعة الشرق الاوسط - الأردن _____ محرر مساعد
د/ صالح محمد أشرف _____ جامعة ابن رشد - هولندا _____ محرر مساعد
د/ محمد عمر عيد المومني _____ جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن _____ محرر مساعد
د/ مراح محمد _____ جامعة قطر - قطر _____ محرر مساعد
د/ مراد بن صفير _____ جامعة تلمسان - الجزائر _____ محرر مساعد
د/مسعود البلي _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد
د/ملوخية عماد _____ جامعة الاسكندرية - مصر _____ محرر مساعد
د/منصور ماجي _____ جامعة المدية - الجزائر _____ محرر مساعد
د/ نجيب عوينات _____ جامعة جدة - السعودية _____ محرر مساعد
د/ نعيمي عبد المنعم _____ جامعة الجزائر-3 الجزائر _____ محرر مساعد
د/ نورة بن بوعبدالله _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد
د/ همام القوصي _____ جامعة حلب - سوريا _____ محرر مساعد
د/ وليد ثابتى _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد
د/آسيا بن بوعزير _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد
د/ صورية زردم _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد
د/عبدالملك فرادي _____ جامعة باتنة-1 الجزائر _____ محرر مساعد

من داخل العزائم

أ/ محمد لخضر بن عمران - جامعة باتنة
أ/ سامي بن حملة - جامعة قسنطينة
أ/ طروب بحري - جامعة باتنة
أ/ عبد الوهاب مخلوفي - جامعة باتنة
أ/ الهادي حضراوي - جامعة الأغواط
أ/ عبد الحق زغدار - جامعة بسكر
أ/ عادل مستاري- جامعة بسكر
أ/ لبني أحمان - جامعة باتنة
أ/ ابراهيم ملاوي - جامعة أم البواقي
أ/ عمار رزيق - جامعة باتنة
أ/ عز الدين مسعود - جامعة الجلفة
أ/ رفيقة قصوري - جامعة خنشلة
أ/ سعاد زغيشي - جامعة باتنة
أ/ باخويادريس- جامعة أدرار
أ/ مازوز بركو- جامعة باتنة
أ/ جللو زغدو - جامعة أم البواقي
د/ ابراهيم بوهنتالة - جامعة باتنة
د/ أحمد بولقصيبيات - جامعة باتنة
د/ أحمد موافي بناني - جامعة باتنة
د/ أسيبا بن بوعزيز- جامعة خنشلة
د/ الهاشمي تافرونست - جامعة خنشلة
د/ أممال بوهنتالة - جامعة باتنة
أ.د/ أممال موساوي - جامعة باتنة
أ.د/ آمنة سلطاني- جامعة الوادي
د/ أوشن حنان - جامعة خنشلة
د/ بخوش سامي-جامعة باتنة
د/ بن عبيد إخلاص - جامعة باتنة
د/ بن عشري حسين - جامعة باتنة
د/ بن فرحة هيام - جامعة الجزائر3

أ/ رقية عواشرية - جامعة باتنة 1
أ/ الواسعة صالح زارة - جامعة باتنة 1
أ/ فريدة مزياني - جامعة باتنة 1
أ/ شادية رحاب - جامعة باتنة 1
أ/ صالح زيانى - جامعة باتنة 1
أ/ عبد الرحمن لحرش - جامعة عنابة 1
أ/ العزيز عزري - جامعة بسكرة 1
أ/ مختارى مراد - جامعة الجلفة 1
أ/ قوي بوخينية - جامعة ورقلة 1
أ/ حورية لشهب - جامعة بسكرة 1
أ/ ابراهيم بن داود - جامعة الجلفة 1
أ/ شمامه خير الدين - جامعة باتنة 1
أ/ أحمد بنيني - جامعة باتنة 1
أ/ دليلة مباركي - جامعة باتنة 1
أ/ عمر فرحاتي - جامعة بسكرة 1
أ/ عبد الحليم بن مشرى - جامعة بسكرة 1
أ/ عبد الجليل مفتاح - جامعة بسكرة 1
أ/ عبد المجيد بوكرك - جامعة باتنة 1
أ/ حسینة شرون - جامعة بسكرة 1
أ/ دلال بحري - جامعة باتنة 1
أ/ سمير شعبان - جامعة باتنة 1
أ/ عادل زقاغ - جامعة باتنة 1
أ/ مراد بن سعيد - جامعة باتنة 1
أ/ الكاهنة أرزيل - جامعة تizi وزو 1
أ/ مصطفى بخوش - جامعة بسكرة 1
أ/ لخضر زارة - جامعة باتنة 1
أ/ محمد بای - جامعة باتنة 1
أ/ نادية خلفة - جامعة باتنة 1
أ/ عبد الله راقدى - جامعة باتنة 1

من داخل الجزائر

د/ صالحة بيوش- جامعة باتنة

د/ ضريفي نادية - جامعة المسيلية

أد/ طلال لوشري - جامعة باتنة

أد/ طيب بلواضح - جامعة المسيلية

أد/ عباس شافعه - جامعة باتنة

أد/ عبد الحق لخذاري - جامعة تبسة

د/ عبد الحليم بوشكيبة - جامعة جيجل

أد/ عبد الرحمن بن نصيبي - جامعة باتنة

أد/ عبد العالى حاجه - جامعة بسكرة

أد/ عبد العزيز خنفوسى - جامعة سعيدى

أد/ عبد القادر حوبة - جامعة الوادى

د/ عبد الله لعروجى- جامعة باتنة

أد/ عبد الله هوادف - جامعة المسيلية

أد/ عبد المجيد بن يكين - جامعة خنشلة

أد/ عبد المجيد لخذاري - جامعة خنشلة

د/ عتيقة كواشى - جامعة باتنة

د/ عزيز سارة - جامعة باتنة

أد/ عكنوش نور الصباح - جامعة بسكرة

أد/ علاوة هواوم - جامعة باتنة

أد/ عمر مرزوقى - جامعة باتنة

أد/ عنترة بن مرزوق - جامعة المسيلية

د/ فايزه ميمونى - جامعة باتنة

أد/ فضيلة بوطورة - جامعة باتنة

أد/ فهيمة قس وري - جامعة باتنة

أد/ فيصل نسيفة - جامعة بسكرة

أد/ كنزة مفيش - جامعة الجزائر 3

د/ لجلط ابراهيم- م. الجامعي تيسمسيليت

أد/ حلطف فواز - جامعة المسيلية

الهيئة العلمية للمحلية

من داخل الجزائر

أ/ نورة بن بوعبد الله- جامعة باتنة 1
د/ نوفل اسماعيلي - جامعة تبسة 1
أ/ هشام عبد الكريـم- جامعة باتنة 1
أ/ والـي عبد اللـطـيف - جامعة المسـيـلة 1
أ/ وردة بن بوعـبد الله - جامعة بـاتـنة 1
أ/ وفاء درـيـدي - جامعة بـاتـنة 1
د/ ولـيد ثـابـتـي- جامعة بـاتـنة 1
أ/ يـزـيد عـربـيـ بـايـ - جامعة بـاتـنة 1
أ/ يـوسـف جـحـيـش - جامعة بـاتـنة 1
أ/ يـوسـف زـدـام - جامعة بـاتـنة 1
أ/ يـوسـف زـرـوق - جامعة الجـافـة 1
د/ منـال بـوكـورـوـ - جامعة قـسـ نـطـيـنة 1
د/ دـبـة نـاصـرـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ سـنـاء بـولـقـوـاسـ - جامعة خـنـشـلـة 1
د/ شـرـقـيـ اـسـمـاعـيـلـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ شـيـعـاـوـيـ وـفـاءـ - جامعة الـجـزـائـر 3
د/ حـرـوـشـ مـنـيـةـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ عـبـدـ النـورـ مـنـصـورـيـ - جامعة المسـيـلة 1
د/ سـعـيـدـ لـوـصـيـفـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ بـنـ طـبـيـةـ صـوـنـيـةـ - جامعة تـبـسـة 1
د/ مـحـرـوقـ كـرـيـمـةـ - جامعة قـسـ نـطـيـنة 1
د/ سـمـيرـ كـيـمـ - جامعة تـبـسـة 1
د/ بـكـراـويـ مـحـمـدـ مـهـدـيـ - جامعة أـدـارـار 3
د/ بـوـبـتـرـةـ طـارـقـ - جامعة قـسـ نـطـيـنة 1
د/ بـوـحـالـةـ الطـيـبـ - جامعة خـنـشـلـة 1
د/ شـطـابـ كـمـالـ - جامعة المسـيـلة 1
د/ لـعـمـارـيـ وـلـيـدـ - جامعة الـجـزـائـر 3
د/ رـقـيقـ لـيـنـدـةـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ بـوـسـعـدـةـ دـؤـوفـ - جامعة سـطـيفـ 2
د/ لـخـضـرـ رـابـحـيـ - جامعة الأـغـواـط 1
أ/ لـزـهـرـ وـنـاسـيـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ لـعـلـىـ يـحـيـاـوـيـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ لـيـلـىـ بـعـتـاشـ - جامعة الـأـمـيـرـ عـبـدـ الـقـادـر 1
أ/ لـيـنـدـةـ أـوـنـيـسـيـ - جامعة خـنـشـلـة 1
أ/ مـحـمـدـ بـوـكـماـشـ - جامعة خـنـشـلـة 1
أ/ مـحـمـدـ خـلـيـفـةـ - جامعة عـنـابـة 1
أ/ مـحـمـدـ سـمـسـارـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ مـحـمـديـ سـمـاحـ - جامعة بـاتـنة 1
أ/ مـحـمـودـيـ سـمـاحـ - الـمـرـكـزـ الجـامـعـيـ بـرـيـكـةـ 1
أ/ مـرـادـ بـنـ صـفـيرـ - جامعة تـلـمـسـان 1
أ/ مـسـعـودـ الـبـلـيـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ مـفـتـاحـ حـنـانـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ مـقـنـيـ بـنـ عـمـارـ - جامعة تـيـارـت 1
أ/ مـنـاصـرـةـ عـزـزـ - جامعة بـاتـنة 1
أ/ مـنـصـورـ مـجـاجـيـ - جامعة الـمـدـيـة 1
د/ مـونـيـةـ بـنـ بـوـعـبدـ اللهـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ مـيـلـوـدـ بـنـ عـبـدـ العـزـيزـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ زـهـورـ دـقـايـشـيـةـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ عـبـدـ الـلـاوـيـ زـينـبـ - جامعة بـاتـنة 1
أ/ عـزـزـوـزـ غـرـبـيـ - جامعة المسـيـلة 1
د/ عـثـمـانـيـ عـلـيـ - جامعة الأـغـواـط 1
د/ الـدـيـبـ جـمـالـ - جامعة الـجـزـائـر 3
د/ عـيـاشـيـ جـمـالـ - جامعة الـمـدـيـة 1
د/ رـقـوـلـيـ كـرـيـمـ - جامعة سـطـيفـ 2
د/ مـيـاـوـدـ سـلـامـيـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ نـعـيمـيـ عـبـدـ الـمـنـعـ - جامعة الـجـزـائـر 3
د/ نـورـ الـدـيـنـ حـمـشـةـ - جامعة بـاتـنة 1
د/ دـبـقـةـ أـمـمـةـ - جامعة بـاتـنة 1

من وأفلال الجزائر

د/ أحمد بيطام - جامعة باتنة¹
د/ حاتم ذبيح - جامعة المسيلة
د/ دريد كمال - جامعة أم البوachi
د/ ذواوي عادل - جامعة سطيف²
د/ شاوش حميد - جامعة قالمة
د/ عبد العالى هبال - جامعة باتنة¹
أ.د/ خيرية ساوس - جامعة بشار
بوزيادة عادل - جامعة الجزائر¹
د/ قوتال ياسين - جامعة خنشلة
أ.د/ كوسنة عمار - جامعة سطيف²
د/ مزيتى فاتح - جامعة خنشلة
د/ غالب عبد الحق - جامعة الجزائر¹
د/ بهالول سمية - جامعة سطيف²
د/ بن يسعد عدرا - جامعة متوري قسنطينة
د/ حامدي محمد - جامعة باتنة¹
د/ طواهير عبد الجليل - جامعة ورقلة
د/ لعوابي سميحه - جامعة سطيف²
د/ حاج عزام سليمان - جامعة المسيلة
د/ غربي نجاح - جامعة سطيف²
د/ وافية داهل - جامعة سطيف²
د/ عبد الرحمن بوشكير - جامعة سطيف²
د/ زين العابدين معو - جامعة أم البوachi
د/ زواقري الطاهر - جامعة خنشلة
د/ الطاهر غيلاني - جامعة باتنة¹
د/ ريحانى أمينة - جامعة باتنة¹
د/ حموم فريدة - جامعة جيجل
د/ هدار رانية - جامعة باتنة¹
د/ خاوي نصيرة - جامعة باتنة¹

د/ سعيد لوصيف - جامعة باتنة¹
د/ إلهام بوجلايس - جامعة متوري قسنطينة
د/ كريمة خطاب - جامعة الجزائر¹
د/ بوعزيز بوبيكر - جامعة المسيلة
أ.د/ بوعيسي حسام الدين - جامعة المسيلة
د/ جاب الله رمزي - جامعة باتنة¹
د/ بوسنة جمال - جامعة أم البوachi
د/ رحموني فاتح النور - جامعة المسيلة
د/ زروقة إسماعيل - جامعة المسيلة
د/ زايدى عبد العزيز - جامعة المسيلة
د/ عبد الكريم جمال - جامعة الجلفة
د/ غبولي منى - جامعة سطيف²
د/ فلال نور الدين - جامعة المسيلة
د/ برايج السعيد - جامعة المسيلة
د/ خرشى عمر معمر - جامعة سعيدة
د/ كرازى إسماعيل - جامعة باتنة¹
د/ خرشى الهمام - جامعة سطيف²
د/ لعلى عتيق - جامعة ورقلة
د/ غضبان نصيرة - جامعة باتنة²
د/ بيير رتيبة - جامعة تيزي وزو
د/ بليل نونة - جامعة باتنة¹
د/ محمد الطاهر عديلة - جامعة المسيلة
د/ كريمة علا - جامعة الجزائر
د/ مبروك حدة - جامعة تبسة
د/ عبد المالك بوضياف - جامعة بسكرة
د/ بليزام مبروك - جامعة سطيف²
د/ بارش إيمان - جامعة باتنة¹
د/ ماهر بديار - جامعة سوق أهراس

الهيئة العلمية للمحلية

مقدمة في العزائم

د/ هامل فوزية - جامعة سطيف 2	د/ خزار لامية - جامعة باتنة 1
د/ عبد الرزاق صحراوي - جامعة باتنة 1	د/ زهية سعد - جامعة ورقة
د/ زيداني توفيق - جامعة باتنة 1	د/ شاوش حميد - جامعة قالمة
د/ مريم دندان - جامعة باتنة 1	د/ عرشوش سفيان - جامعة خنشلة
د/ بخوش رزيق - جامعة باتنة 1	د/ كمال عبد الوهاب - جامعة سطيف 2
	د/ مهند رضا - جامعة المسيلة

هيئة العلمية للمجلة

من فارم العزائم

أ.د/ ابراهيم الفراد - جامعة المرقب - ليبيا
أ.د/ أحمد محمود المساعدة - جامعة المجمعة -
السعودية
أ.د/ يوسف ناصر - الجامعة الإسلامية العالمية
الماليزية
أ.د/ أحمد حسنية-جامعة ظفار-عمان
أ.د/ سالم سعيد - جامعة طارق - وزارة التعليم العالي
والبحوث العلمية - تونس
أ.د/ عباس نهاد - جامعة دار العلوم - السعودية
أ.د/ عبد القادر لشقر - جامعة فاس - المغرب
أ.د/ عبد الله أمال - جامعة السلطان قابوس -
عمان
أ.د/ عبيادات هاني - جامعة اليرموك - الأردن
أ.د/ عدنان سرحان - جامعة الشارقة - الإمارات
أ.د/ عدنان عواد سلمان الشوابكة - جامعة
الطاائف - السعودية
أ.د/ علي المهداوي - جامعة الشارقة - الإمارات
أ.د/ فيصل بن حليلو - جامعة الشارقة - الإمارات
أ.د/ ليجروس دينيس - جامعة باريس 8 - فرنسا
أ.د/ مشى العبيدي - جامعة تكريت - العراق
أ.د/ محمد علي الحربي - جامعة طيبة -
السعودية
أ.د/ محمد فهد سالم خليل الرشاد - مدير
الإلكترون والاتصال
أ.د/ محمود صالح الكروي - جامعة بغداد -
العراق
أ.د/ صالح محمد أشرف - جامعة ابن رشد -
تونس
أ.د/ مرتضى عبد الله خيري - جامعة ظفار -
عمان
أ.د/ مشاعل الماجدي - جامعة الكويت -
الكويت.

من فارم العزان

د/ عبد القادر محمد الداه - جامعة الاسكندرية - مصر
العص - د/ نجيب عوينات - جامعة جدة - السعودية
د/ عبد الكريم كاظم عجيل - جامعة ذي قار - العراق
د/ محمد عز الدين مصطفى حمدان-جامعة فلسطين
د/ عبدالمجيد بوكير - جامعة فاس - المغرب
د/ عصام عبد الشافي - جامعة الإسكندرية - مصر
د/ علي لطفي علي قشمر - جامعة الاستقلال - فلسطين
د/ سعد العبدالله للعلوم الأمنية - الكويت
د/ عواطف زارة - جامعة الشارقة - الإمارات
د/ فاطمة الزهراء عواطي - جامعة الشارقة - الإمارات
د/ هيلة حمد المكي - جامعة الكويت - الكويت
د/ فقيه جهان - الجامعة اللبنانية
د/ كنوش محمد - جامعة تراقيا - تركيا
د/ محمد الطلافعه - جامعة الإمارات - الإمارات
د/ محمد علي الشباطات - جامعة الشرق الأوسط - الأردن
د/ محمد مالك المهدى - جامعة الخرطوم - السودان
د/ محمد خليفة صديق محمد - جامعة إفريقيا العالمية- الخرطوم، السودان
د/ القضاة علاء - جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن
د/ رياض إحسان - جامعة كلية الحكومة فيصل، إسلام آباد - باكستان
د/ ملوخية عماد - جامعة الاسكندرية - مصر

الدليل المؤلف

يتضمن هذا الدليل القواعد والإجراءات المتبعة لقبول نشر المقالات والمساهمات البحثية المرسلة لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية عبر منصة المجلات العلمية الجزائرية ASJP، وهذا عملاً بأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 08-130 المؤرخ في 03 ماي 2008م المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالاستاذ الباحث، وميثاق الأخلاقيات والأداب الجامعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكذلك القرار 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016م المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

أولاً - أهداف الدليل

- 1- تبيان مختلف المراحل المتعلقة بالنشر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ بداية من الإرسال الإلكتروني (عبر حساب المؤلف في منصة المجلات العلمية الجزائرية) إلى مرحلة المراجعة (التحكيم) إلى النشر والاصدار.
- 2- إتاحة الفرصة للكافة من أساتذة وطلبة دكتوراه للاطلاع على شروط واجراءات النشر بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية .
- 3- العمل بكل شفافية و موضوعية في إثراء النشر العلمي الجامعي، والمساهمة الجدية في تطوير البحث العلمي الأكاديمي.
- 4- الحرص على حقوق المؤلفين المساهمين بالنشر في المجلة، وترسيخ ثقافة الأمانة والنزاهة العلمية.
- 5- توطيد التواصل العلمي بين مختلف الأكاديميين وباحثي الجامعات الجزائرية والأجنبية.

ثانياً - تقديم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

مجلة دولية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1- الحاج لخضر بالجزائر، تأسست هذه الدورية وفقاً للإجراءات القانونية ابتداءً من اعتمادها ضمن الجهات العلمية للكليات والجامعة على السواء، وهذا بغرض فتح فضاء معرفي وعلمي يُشتمن من خلاله إنتاجات الأساتذة والباحثين من داخل الوطن وخارجها، والمدونة باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية، واستكمالاً للإجراءات القانونية التي تُنظم إنشاء وتسخير الدوريات العلمية حرست إدارة المجلة على استصدار رقم الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية 1990-2014، والحصول على الترقيم الدولي المعياري (ISSN: 2352-975X)، ثم الترقيم الدولي المعياري الإلكتروني (EISSN: 2368-2588).

وتماشياً مع سياسة الوزارة في تجميع المجلات العلمية ضمن منصة إلكترونية؛ تم اعتماد مجلة "الباحث للدراسات الأكاديمية" من قبل المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في منصة المجلات العلمية الجزائرية، ومن أجل ضمان تواصل فعال مع مختلف الأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه، ولتقرير المجلة من المهتمين ذوي الاختصاص؛ تم بعث موقع الإلكتروني خاص بالمجلة (<http://elbahith.univ-batna.dz>) يتيح امكانية الاطلاع وتحميل كل الأعداد الصادرة منذ

تأسيس المجلة، كما يمكن للمجلة الظهور الإلكتروني الواسع وكذلك زيادة المقرؤة وطنياً ودولياً، ويسهل مستقبلاً الاشتراك في قواعد البيانات العالمية الخاصة بفهرسة وتصنيف المجلات العلمية.

تُرحب مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بكلّ الإسهامات العلمية في جميع التخصصات المتعلقة بحقلي العلوم القانونية والعلوم السياسية وتلك التخصصات المتفرعة عنها، وكذلك بجميع الدراسات المقارنة بمفهومها الشامل من أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة للطلبة والباحثين، وإذ تُكثّر في الجميع اهتمامهم بالتواصل مع المجلة من خلال إرسالهم لبحوثهم وإنتاجهم العلمي للنشر ضمن فضاء مجلتنا؛ فإننا نجدد التزامنا ب تقديم الأفضل والمفيد لكل الأساتذة والباحثين، وذلك من خلال إخضاع كل الأعمال المقدمة للتحكيم السري الذي يُشرف عليه كوكبة من الأساتذة والخبراء الأكفاء، مع التزام الحيادية والموضوعية، لذلك ندعو كل المهتمين من الباحثين والأساتذة وطلبة الدكتوراه بإرسال مساهماتهم البحثية عبر بوابة محررة في قالب المخصص Template لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية على منصة المجلات العلمية، والمُتاح عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

ثالثا - قواعد وشروط النشر

تشير المجلة المقالات والدراسات والبحوث العلمية في حقل العلوم القانونية والعلوم السياسية التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- التزام الموضوعية في الطرح وعدم التجريح أو الإساءة إلى الأديان أو الثقافات واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي، وفي حالة ثبوت أعمال منافية لأخلاقيات البحث العلمي يمنع الباحث من النشر في المجلة لمدة خمس (05) سنوات.
- أن لا يكون البحث مستلماً من كتاب تم نشره أو رسالة تخرج تمت مناقشتها.
- أن تلتزم بالدقة والسلامة اللغوية، وأن لا تزيد عن 5500 كلمة وأن لا تقل عن 4000 كلمة بما في ذلك المهاوش، وأن تكون محررة في قالب المخصص (Template) بخط AL-Mohanad حجم 13 و Times New Roman حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية. (تشبيت الخطوط المرفقة مع القالب).
- تضمن الورقة الأولى: العنوان الكامل للمقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم الباحث ورتبته العلمية والتخصص والمؤسسة التي ينتمي إليها (قسم، كلية وجامعة)، رقم الهاتف والفاكس، البريد الإلكتروني، وملخصين للموضوع؛ أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الإنجليزية، وأن لا يتجاوزا كلمة.
- تكتب المهاوش دون قائمة المراجع بطريقة آلية وتعرض في آخر المقال (End of Document) بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، الطبعة، السنة، الجزء والصفحة. وتكون بخط: AL-Mohanad حجم 11 و Times New Roman حجم 10 بالنسبة للغات الأجنبية.
- تلتزم المجلة بإرسال المقالات الواردة إليها إلى لجان تحكيم سرية (مراجعين) وتفرض على الباحثين تدارك المفهوات والتقانصات الواردة فيها في حال وجودها.

▪ بعد قبول المقال للنشر يجب على الباحث أن يرسل تعهد بعدم نشر المقال في مجلة علمية أخرى إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:

E-MAIL: rev.elbahith.batna@gmail.com

▪ يحق للمجلة إجراء بعض التعديلات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها

▪ كلّ مقال لا تتوفر فيه هذه الشروط لا يُنشر مهما كانت قيمته العلمية.

▪ تعبّر مسامين المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

▪ تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

▪ يجب تقديم وثيقة المقال على شكل ملف وورد doc. في هذا القالب (Template).

▪ ترسل المقالات عن طريق موقع مجلة الباحث للدراسات الأكademie على منصة المجالات العلمية الجزائرية (ASJP). <http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>

رابعا - قواعد وإجراءات المراجعة (التحكيم)

1- تتم متابعة ترتيبات ومراحل المراجعة (التحكيم) مع المراجعين، وكذلك عملية النشر من خلال حسابكم الخاص الذي أنشأتموه في منصة المجالات العلمية الجزائرية (ASJP): وستجدون فيه لوحة القيادة لأبحاثكم (Tableau De Bord) يُمكّنُكم من متابعة مقالاتكم.

2- بعد إرسالكم لمقالاتكم ومساهمتكم البخشية عبر حسابكم الخاص في منصة المجالات العلمية (ASJP)، تراجع هيئة التحرير هذه المساهمات للتأكد من مدى التزام أصحابها بالشروط الشكلية للنشر في المجلة؛ والمتضمنة في ورقة نموذج المقال (ال قالب) (Template) الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكademie، والتي تعتبر عاملًا أساسيا للقبول الأولي.

3- في حالة الالتحام بأحد الشروط الشكلية وعدم الالتزام بالنموذج الخاص بالمجلة يرفض المقال آليا. مع امكانية إعادة إرساله مرة ثانية بعد التقيد بالملحوظات المقدمة في رسالة الرفض.

4- تُرسل المقالات المقبولة شكلا (بعد حذف بيانات أصحابها) إلى مراجعين (خبريين) أو أكثر من ذوي الاختصاص للتقدير (المراجعة) السري، ويكون ذلك بصفة حصرية عبر منصة المجالات العلمية (ASJP).

5- تُعرض نتائج المراجعة وتُخضع في تقديرها وفقاً للكيفيات التالية:

أ- في حالة ورود تقريرين (2) بالقبول ← يقبل المقال للنشر.

ب- في حالة ورود تقريرين (2) بالرفض ← يرفض المقال للنشر.

ج- في حالة ورود تقرير (1) بالقبول وآخر بتحفظ (1) ← يستقبل المؤلف (الباحث) إشعاراً بقبول البحث بتحفظ، وعليه الالتزام بإجراء التعديلات الواردة إليه في تقرير الخبرة، وإعادة إرسال المقال المعديل في (خانة المقالات المقبولة بتحفظ).

د- في حالة ورود تقريرين (2) بتحفظ ← على المؤلف إجراء التعديلات المطلوبة وإعادة إرسال المقال المعديل في (خانة المقالات المقبولة بتحفظ).

هـ- في حالة ورود تقرير (1) بتحفظ وآخر بالرفض (1) ← يرفض المقال للنشر.

▪ عليكم بمتابعة مقالكم بعد قبوله لاجتياز مرحلة التحكيم والتقييم (المراجعة) من خلال حسابكم الخاص في البوابة (ASJP) إلى غاية نتيجته النهائية سواء بالقبول أو الرفض أو التعديل ▪ المؤلف (الباحث) مطالب بإجراء التعديلات وفقاً لقرار الخبرة، ويعد ارسال المقال المعدل من خلال (خانة المقالات المقبولة بتحفظ)، وليس **كمقال جديد**. وفي حالة إعادة إرساله كمقال جديد يُرفض آلياً.

▪ تقوم هيئة التحرير بإعادة المقالات **المعدلة** إلى نفس المراجعين (الخبراء) **لإعادة المراجعة**، والتأكد من مدى التزام المؤلف (الباحث) بالملحوظات والتعديلات المطلوبة. ▪ في حالة موافقة المراجعين على التعديلات **تُقبل** المقال للنشر، وفي حالة عدم الموافقة **يرفض** المقال مباشرة.

6- تُرتب المقالات المقبولة للنشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بدرجة الباحث (المؤلف) ولا بمكانته العلمية، **والأشعار بالقبول لا يعني بالضرورة النشر في العدد الجاري أصدراته**.

7- لا يُنشر المقال الذي سبق نشره في مجلة علمية أخرى أو ضمن أعمال ملتقي أو مؤتمر أو يوم دراسي.

8- لا يمكن نشر مقالين لنفس المؤلف (الباحث) في عددين متتالين.

9- عند تقديم المقال للنشر يتلزم المؤلف (الباحث) بإرسال تعهد وقرار كتابي؛ بأن بحثه أصيل ولم يسبق نشره وليس مقدماً للنشر إلى أي جهة أخرى، ولن يتم تقديمها للنشر إلى جهة أخرى. وفي حالة قبول نشره **تُنقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (ذات الترقيم الدولي: ISSN: 2352-975X، والترقيم الدولي الإلكتروني: EISSN: 2588-2368)** (نسخة مرفقة من اتفاقية نقل حقوق التأليف والنشر).

خامساً - أخلاقيات النشر وحقوق الملكية الفكرية

تلزم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بنشر كافة الإسهامات العلمية في جميع التخصصات المتعلقة بحقلي العلوم القانونية والعلوم السياسية وتلك التخصصات المتفرعة عنها، وكذلك بجميع الدراسات المقارنة بمفهومها الشامل من أجل توسيع دائرة الإفادة والاستفادة للطلبة والباحثين، من خلال الالتزام بمبادئ أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة، والوفاء بالمسؤوليات المسندة لكل طرف.

I- مسؤولية الناشر:

1- تعتبر هيئة تحرير المجلة المسئولة عن قرار النشر والطبع وفقاً لسياسة المجلة والتقييد بالضوابط القانونية وأخلاقيات النشر؛ لاسيما ما تعلق بحقوق الطبع والاقتباس من الأعمال العلمية المقدمة للمجلة.

2- يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات والغيرات الضرورية على المادة المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها؛ وبما يتواافق وشروط وقواعد النشر الخاصة بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية دون الرجوع للمؤلفين.

3- تخلّي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

4- المقالات التي تصل للمجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

5- إن مضمون المقالات المنشورة لا يعبر عن إلا عن آراء أصحابها، ولا يُحمل المجلة أية مسؤولية، ويعتبر المؤلف مسؤولاً وحده بكل أشكال المسؤولية عن أي انتهاكات دولية لحقوق الطبع والنشر.

6- يحق لمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية إعادة نشر المقالات والأبحاث المقبولة منفصلة أو ضمن مجموعة من المساهمات العلمية الأخرى بلغتها الأصلية، أو مترجمة إلى أي لغة أخرى بصورة إلكترونية أو ورقية.

7- لا يمكن نشر مقالين لنفس المؤلف (الباحث) في عددين متتالين.

8- لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات المرفوضة أو غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطى من مؤلفيها.

II- مسؤولية المراجع (المُحَكَّم):

1- يساهم المراجع (المُحَكَّم) في اتخاذ قرار النشر من خلال مساعدة المؤلف في تحسين مقاله وتصويبه.

2- على المراجع (المُحَكَّم) الاستجابة والسرعة في القيام بتقييم المقالات الموجهة إليه في الآجال المحددة، وإبلاغ رئيس التحرير إذا كان موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه العلمي.

3- ضرورة المحافظة على السرية في تحكيم المقالات، وعدم الافصاح أو مناقشة محتواها مع أي طرف إلا بترخيص من رئيس التحرير.

4- على المراجع (المُحَكَّم) الالتزام بال موضوعية أثناء مراجعته وتقيمه للأبحاث الموجهة إليه؛ مستندا في ذلك بالحجج والأدلة الموضوعية، بعيدا عن وجهة نظره الشخصية.

III- مسؤولية المؤلف وحقوقه:

1- التزام الموضوعية في الطرح وعدم التجريح أو الإساءة إلى الأديان أو الثقافات واحترام حقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، ونبذ أي سلوك من شأنه الإساءة إلى البحث العلمي، وفي حالة ثبوت أعمال منافية لأخلاقيات البحث العلمي يمنع الباحث من النشر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية لمدة خمس (5) سنوات.

2- أن لا يكون البحث المقدم مستلما من كتاب تم نشره أو رسالة تخرج تمت مناقشتها.

3- تعبير مضمون المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة رأي المجلة.

4- على المؤلف التعهد بأن بحثه أصيل، ولم يسبق نشره، وليس مقدماً للنشر إلى أي جهة أخرى، وفي حالة قبول نشره تتقل حقوق الطبع والنشر إلى مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة باتنة 1 (نسخة مرفقة من اتفاقية نقل حقوق التأليف والنشر يتم تحميلها من صفحة المجلة على منصة المجلات العلمية الجزائرية)، من خلال الرابط التالي:
<https://www.asjp.cerist.dz/downloads/revues?fileKey=7345>

5- تلتزم مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية بمحاجنية النشر، ولا تدفع في مقابل ذلك مكافآت مالية مقابل البحوث والمقالات المنشورة أو أي أعمال فكرية أخرى ما لم يكن بتكليف منها. ويحصل المؤلفون (أصحاب المقالات) على شهادة نشر، ومستلة (مختومة) من أبحاثهم المنشورة.

6- يلتزم المؤلف (صاحب المقال) بذكر الإحالات بشكل مناسب؛ بإثبات الاقتباسات المباشرة وغير المباشرة وفق الشروط والقواعد المتضمنة في ورقة نموذج المقال (ال قالب) (Template) الخاص بمجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.

7- على جميع المستخدمين موقع "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية" على الويب (<http://elbahith.univ-batna.dz>) . ولموقع المجلة على "منصة المجلات العلمية الجزائرية" (<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>) الالتزام بالإرشادات والتعليمات

التالية :

- لا يجوز للأفراد مشاركة إسم المستخدم أو كلمة المرور الخاصة بهم دون إذن الناشر.
- يجوز للأفراد عرض محتوى المجلة أو تنزيله أو طباعته أو حفظه لأغراض البحث والتدرис.
- أي استخدام و/ أو نسخ كلي أو جزئي من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، يجب أن يتضمن الاقتباس البليوغرافي المعتمد، بما في ذلك إحالة المؤلف والتاريخ وعنوان المقالة واسم المجلة وعنوان موقعها على الويب.

9- جميع الحقوق محفوظة، بما فيها حق النشر الإلكتروني في موقع "مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية" على "منصة المجلات العلمية الجزائرية" (<http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/86>) ، ولا يجوز النقل أو الاقتباس منها إلا بالإشارة إليها وفقا:

لرخصة المشاع الابداعي تسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتغال 4.0 دولي (CC BY-NC-ND)



تسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتغال
CC BY-NC-ND

و هذه الرخصة تتيح للأخرين تحميل الأعمال المقدمة و مشاركتها مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي إلى أصحابه، دون القيام بأي تعديل أو استخدامها لأغراض تجارية

هذا المُصنَّف بواسطة مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة باتنة 1) مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتغال 4.0 دولي.

10- سياسة الولوج المفتوح (Open Access): يتم الوصول إلى جميع المقالات المنشورة من قبل مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية (ذات الترقيم الدولي: ISSN: 2352-975X، والترقيم الدولي الإلكتروني: EISSN: 2588-2368) بحرية وبشكل دائم عبر الإنترنت فور نشرها، دون عوائق، بما فيها النصوص الكاملة للأوراق البحثية الموجودة؛ وذلك تطبيقاً للمبدأ القائل بأن "إتاحة الأبحاث بحرية للجمهور يدعم تبادلاً عالمياً أكبر للمعرفة".

مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية

هيئة التحرير



المحتويات

■ ENERGY SECURITY: AN ETO-COGNITIVE APPROACH	27
✍ Abdelghani HOUMER - University of Constantine3	
■ PHYSICIANS EMIGRATION: FROM INTERNATIONAL RECRUITMENT POLICIES TO HEALTH AND ECONOMIC OUTCOMES	41
✍ BENIFI Taqiyeddine - University Center of Tipaza	
■ THE LEGAL STATUS OF THE NATIONAL AGENCY FOR TOURISM REAL ESTATE AND ITS ROLE IN PROMOTING TOURISM REAL ESTATE INVESTMENT IN ALGERIA	64
✍ BAHRI Bouzid - University of Khencela	
✍ MAAMERI Abderrachid - University of Khencela	
■ THE ROLES OF ALGERIAN ECONOMIC DIPLOMACY IN ACTIVATING AFRICAN INTEGRATION PATHWAYS: IMPLEMENTING THE AFRICAN UNION AGENDA 2063 AS A MODEL	85
✍ Fares GUERRA - University Of Batna1	
✍ Talal LEMMOUCHI - University Of Batna1	
■ THE MECHANISM FOR DEFENDING UNCONSTITUTIONALITY AND ITS ROLE IN ESTABLISHING THE PRINCIPLE OF LEGAL SECURITY	107
✍ SMAINI Besma -University of Bordj Bou Arreridj	
✍ BENDAOUD Hocine - University of Bordj Bou Arreridj	
■ MANIFESTATIONS OF THE SHIFT AWAY FROM THE PENAL NATURE OF BUSINESS CRIMES	123
✍ Fatima Zohra LIRATNI - University of Oum El Bouaghi	
■ THE IMPLICATIONS OF POLITICAL SECTARIANISM ON POLITICAL STABILITY: A DIALECTIC OF CONSTRUCTION AND ECONSTRUCTION	139
✍ Ibtissam BEDRI - University Of Batna1	
156	■ الاستدلال بالمنطوق والمفهوم في تفسير النص القانوني التونسي
	✍ حماس سعيد عبدي - جامعة السلطان قابوس
	✍ سعيد الحسين عبدي - جامعة السلطان قابوس

المحتويات

لائحة إجراءات الفصل في منازعات الأوراق المالية السعودية "المعدلة" دراسة مقارنة 173
عبد الله مشخص الطيري - جامعة الحدود الشمالية (المملكة العربية السعودية)

أثر التدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الوطني الجزائري 194
بلحاج سليم - جامعة أم البواقي

رخصة جمع النفايات في التشريع الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 61-24 219
منصور ماجahi - جامعة المدينة

التأثير القانوني للشين الطاقوي لنفايات النشاطات العلاجية 233
ريحانى أمينة - جامعة باتنة 1

ضوابط صياغة التشريع الفرعي وأثره على تحقيق الأمن القانوني في الجزائر 253
نعية بوزكري - جامعة باتنة 1
مليود بن عبد العزيز - جامعة باتنة 1

إشكالات القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع في التحكيم البحري (بين إعمال منهج تنازع القوانين وقواعد التجارة الدولية) دراسة في ضوء قانون الإجراءات المدنية والإدارية وفقه وقضاء التحكيم التجاري الدولي 282
بلباقي بومدين - المركز الجامعي مغنية

التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية تحديات الحاضر ورؤى المستقبل في ظل كوفيد-19 303
لعناني صلاح الدين - جامعة قسنطينة 2
جنان مريم - جامعة الجزائر 3

التوجه نحو تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر - الادماج الفعلي أو الترسيم نوذجا - 325
برحو وسيلة - جامعة وهران 2
درار نسمة - جامعة وهران 2

التجهيزات الاقتصادية الجديدة للجزائر في ظل التحولات العالمية 351
الراهنة (2019-2024)
فاتح عمارة - جامعة سطيف 2

الحماية الإدارية لحق الإنسان في الماء الصالح للشرب 372
صوفي بن داود - جامعة غليزان

المحتويات

388 المعاية الجزائية لحق المستهلك في الإعلام في القانون الجزائري
 ـ عمارة عمارة - جامعة المسيلة

414 المعاية الجنائية لقواعد القانون الدولي الإنساني
 ـ محمد عباسة - جامعة خنشلة

430 الدبلوماسية السيريرانية وجيوسيناسية الفضاء السيريري: بين مساعي الحكومة وحسابات التناقض
 ـ حشاني فاطمة الزهراء - جامعة المسيلة
 ـ توفيق حكبي - جامعة عنابة

455 الديمقراطية التشاركية كآلية رقابة على أشغال البناء والتعمر في التشريع الجزائري
 ـ قرزيز محمد - جامعة باتنة 1
 ـ عربى باي يزيد - جامعة باتنة 1

472 الضبط الإداري: مفهومه والهيئات المنوطه به - دراسة في ضوء التشريع الجزائري
 ـ عمار فلاح - جامعة باتنة 1

490 المحكمة التجارية المتخصصة خطوة نحو القضاء المتخصص في التشريع الجزائري
 ـ سعيد الباح - جامعة باتنة 1
 ـ سارة عزوز - جامعة باتنة 1

513 المرور البري كفيء على سيادة الدولة الساحلية في بحثها الإقليمي
 ـ عمايدية بشرى - جامعة سكيكدة

533 المسؤولية المدنية للمنتج في ضوء اتجاهات القضاء وأحكام القانون المدني الجزائري
 ـ رميساء مرابط - جامعة سوسة (تونس)

553 المؤسسات الناشئة الخضراء كأداة مستحدثة لتحقيق التنمية المستدامة
 ـ سقمان بشرى - جامعة باتنة 1
 ـ أمال بوهنتالة - جامعة باتنة 1

574 النظام القانوني لتوجيه العقار الاقتصادي التابع للأملاك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية وفقا لأحكام القانون رقم 17-23
 ـ حنان مزهود - جامعة جيجل

المحتويات

605 فعالية رقابة مندوبي المحاسبات في شركة المساهمة
ـ صانة سهام - جامعة باتنة¹
ـ بولافة سامية - جامعة باتنة¹

626 النظام القانوني للجنة المصرفية في الجزائر (قراءة في القانون رقم 09/23 المتضمن القانون
النقدي والمصرفي)
ـ قروي سميرة - جامعة سطيف²

653 تكريس مبدأ الأمن القانوني في ظل التشريع المتعلق بمنح العقار الموجه للاستثمار
ـ طارق خنوش - جامعة الطارف
ـ عياد الدين بركات - جامعة الطارف

677 تنسيق التشريعات بين الأنظمة الدولية والجزائرية لحماية البيئة البحرية.
ـ شتوي حسين - المركز الجامعي تبیازة
ـ حمداوي هجيرة - المركز الجامعي تبیازة

697 حقوق الإنسان والتغيير المناخي: قضية الإنوبيت نموذجا
ـ أسماء مرايسى - جامعة باتنة¹
ـ دلال بحري - جامعة باتنة¹

724 حكم إباحة نقل وزرع الرم وصلته بالتلقيح الاصطناعي دراسة شرعية قانونية
ـ عليش حنان - جامعة الجزائر¹
ـ أم الخير بوقرة - جامعة الجزائر¹

746 خصوصية التعويض عن الضرر المعنوي في القانون المدني الجزائري
ـ مصعور فطيبة الزهرة - جامعة سطيف²

764 دور برامج التنمية في دعم وظيفية الضبط الإداري المحلي - رؤية جديدة للنظام العمومي
في الجزائر -
ـ فرحات ضيفي - جامعة بومرداس
ـ حمامنة قدوج - جامعة بومرداس

788 دور منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف في حماية الأطفال (أطفال غزة نموذجا)
ـ بن علجمية حياة - جامعة خنشلة
ـ عبدالبيه حبيبة - جامعة خنشلة

المحتويات

810	التعاقد المستدام في مجال العقود والصفقات العمومية	دعاية
	دعاية عباس صادقي - المركز الجامعي إيليزري	دعاية
	دعاية أمين بن قردي - المركز الجامعي إيليزري	دعاية
827	قانون الأسرة بين فحاسة الاستمداد وتردد الاجتهاد	دعاية
	دعاية بوهنتالة براهيم - جامعة باتنة 1	دعاية
847	سندات الاستحقاق ذات قسيمات الأكتتاب بأسهم	دعاية
	دعاية سعيدي عزوز - جامعة سطيف 2	دعاية
	دعاية محمودي سميرة - جامعة معسکر	دعاية
	سؤال الخصوصية الإجرائية في متابعة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري من خلال	دعاية
862	إجراءات البحث والتحري	دعاية
	دعاية نور الدين حمزة - جامعة باتنة 1	دعاية
889	صحة التراضي في عقد البيع الإلكتروني	دعاية
	دعاية عائشة قصار الليل - جامعة أم البوقي	دعاية
910	ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي في ظل القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار	دعاية
	دعاية بن حمادة حنان - جامعة باتنة 1	دعاية
	دعاية بن نصيبي عبد الرحمن - جامعة باتنة 1	دعاية
932	ضوابط تداول الأسهم في التشريع الجزائري	دعاية
	دعاية قرينيش لامية - جامعة باتنة 1	دعاية
	دعاية محمدى سماح - جامعة باتنة 1	دعاية
952	ضوابط ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر	دعاية
	دعاية عبد المالك صاوي - جامعة المسيلة	دعاية
980	قراءة في القانون رقم: 01-24 المتضمن تدابير خاصة للحصول على النفقة في الجزائر	دعاية
	دعاية مسعود هلالي - جامعة الجلفة	دعاية
1002	نظام المصالحة في القانون الجزائري للضرائب	دعاية
	دعاية زداني فضيلة - جامعة أم البوقي	دعاية
	دعاية بوحيمدة عبد الكريم - جامعة غرداية	دعاية

المحتويات

واقع إدارة وتسخير قطاع التفانيات في الجزائر ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة 1022

بوضيبيه سمية - جامعة غرداية

سايح جبور علي - جامعة الجزائر³

- ترتيب المقالات المقبولة للنشر وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث (المؤلف)

أو درجته العلمية.

- التأكيد على أن مضمون المقالات المنشورة لا يعبر إلا عن آراء أصحابها، ولا يُحتمل المجلة

أية مسؤولية، ويعتبر المؤلف (المؤلفين) مسؤولاً وحده بكل أشكال المسؤولية عن أي

انتهاكات لحقوق الملكية الفكرية وحقوق الطبع والنشر، وكل أشكال الاتحاح العلمي.

ضوابط ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر *Practicing electronic media Regulation in Algeria*

تاريخ القبول: 30/05/2024

تاريخ الإرسال: 29/03/2024

التنظيمية، إلى أن جاء المرسوم 332/20 المؤرخ في 06 ربيع الثاني 1442 هـ، الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، الذي حدد كييفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت، ونشر الرد والتصحيح عبر الموقع الإلكتروني، والذي يقع في 42 مادة، ضبط فيه كيفية ممارسة هذا النشاط في جملة من الالتزامات، بين مختلف الأطراف الفاعلة يتعلق الأمر بالمدير المسؤول عن المؤسسة الإعلامية، وكذا جهاز الإعلام عبر الانترنت، والمؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت، والطرف الرابع يسمى مستضيف الموقع الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية: المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت؛ جهاز الإعلام عبر الانترنت؛ المؤسسة المالكة للجهاز الإعلامي عبر الانترنت؛ مستضيف الموقع الإلكتروني؛ الإعلام الإلكتروني.

Abstract:

Practicing media on internet has become a necessity of this era. Considering what it has of flexibility,

عبد المالك صاوي.
جامعة المسيلة
University of M'Sila
abdelmalik.saouli@univ-msila.dz

ملخص:

مارسة الإعلام عبر الانترنت أصبح من ضرورات هذا العصر، بالنظر لما تمتاز به من المرونة والسلامة وسهولة الاتصال، فضلاً عن التحول العالمي إلى ميدان الرقمنة، وأمام هذا التحول التكنولوجي في ميدان الإعلام، كان لزاماً أن يرافقه تطور قانوني لضبط هذا الميدان، حتى لا تسوده الفوضى والتجاوزات، وقد مدد القانون العضوي 12-05 لهذا، سياقاً في الباب الخامس (وسائل الإعلام الإلكترونية) في المواد من 67 إلى 72، أين وضح معنى الصحافة الإلكترونية، وكذا كل ما يتعلق بخدمة السمعي البصري عبر الانترنت، وترك تفصيل ذلك للوائح *smoothness and ease of communication, as well as the global transformation to the field of digitization, and in the face of this*

* المؤلف المراسل.

technological shift in the field of media ,It had to be accompanied by legal development to control this field, so that chaos and abuses would not prevail, and organic law 12-05 paved the way for this, especially in Section fifth, (electronic media) in Articles 67 to 72, where explained the meaning of electronic journalism, as well as everything related to the audio-visual service via the Internet, leaving the details of that to the regulatory regulations, until the decree came 20/332 dated 6 Rabi' al-Thani 1442 , corresponding to November 2020, which defined how to practice online media activity, and publishing the response and the

correction via the website, which is located in 42 articles ,It regulates how this activity is carried out in a set of commitments, between various actors this concerns the director responsible for the media institution, as well as the media apparatus

Through the Internet, the institution that owns the online media device, and the party the fourth is called the website host.

Keywords: Director responsible for the online media system; Online media device; The institution that owns the media apparatus via Internet; Web site host; electronic media.

مقدمة:

في خضم التطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تطور الأداء من الاستعمال التقليدي (اليدوي) في عهد الصحافة المكتوبة إلى الطباعة، ومنها إلى تطوير وسائل الطباعة والإرسال، حتى دخلت الإذاعة على الخط واستفادت من الموجات الهرتزية التي يعود تاريخ ظهورها إلى 1870م، وهو الوقت الذي اكتشفت فيه موجات البث السمعية، والتي يمكن بها عبر مسافات طويلة، وكانت أول إذاعة بثت برامجها تعود إلى سنة 1906، وقد استفاد التلفزيون من هذه الأساليب الإذاعية، وتطور الأمر بعد ذلك إلى البث عن طريق الانترنت، ويعبر عنه ببث المباشر عبر الانترنت (OTT)، ومنه الإذاعي والتلفزيوني أيضاً، أي محتوى يتم توصيله للمشاهدين مباشرة عبر خدمة بث الفيديو عبر الانترنت، حيث يتجاوزها جهاز استقبال خدمة الكابل التقليدية، وكذلك الشأن بالنسبة للإذاعة، حيث يمكن للمستخدمين عمل إذاعة على الانترنت من خلال البث الصوتي المباشر



وباستخدام برامج تكنولوجية متنوعة تسمح ببث الصوت مباشرة على الانترنت، ويعتبر برنامج (mixlr) أحد الأمثلة على هذه البرامج، حيث يمكن عمل بث مباشر بواسطة الهاتف أو الكمبيوتر، بإتباع أساليب تقنية معينة، ويعبر عنها حديثا بالبودكاستينغ أي (البث الصوتي عبر الانترنت)، كذلك الشأن بالنسبة لاستقبال البث التلفزيوني، حيث يمكن للمستخدمين الوصول إلى مجموعة من الأفلام والعروض التلفزيونية والمحظى الأصلي مباشرة عبر الانترنت دون الحاجة إلى اشتراكات الكابل أو الأقمار الصناعية التقليدية، كل هذه التطورات في حاجة إلى مرافقة قانونية لضبط هذه الاستعمالات لما يمكن أن تكون فيه من تجاوزات على حقوق المؤلف، أو حقوق الأفراد والجماعات.

▪ **الإشكالية:** ممارسة العمل الإعلامي في ظل تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، واستخدام الذكاء الاصطناعي، ومع استخدام الانترنت أصبحت أمرا ميسوراً لمن تمكن من أدواته، والتمكن في هذا الميدان أمراً ليس بالهين، وعليه وجوب على كل من أراد ممارسة الإعلام عبر الانترنت أن يتكون على هذه الأدوات، وفضلاً عن ذلك أن يكون ملماً ب مختلف التشريعات المنظمة لهذا الميدان، إن على المستوى المحلي أو العالمي، وتفاوتت الدول في اهتمامها بهذا الأمر، فهناك دول سارعت إلى تحصيل ذلك، كما أن هناك دولاً تأخرت كثيراً أو قليلاً، ولا ندري أين نصف الجزائر التي كانت إلى وقت قريب تعتمد على القانون 12-05، ولكن مع تسارع الأحداث في هذا المجال جعلها ملزمة بمواكبة التطورات، ما جعلها تستصدر هذا التشريعات محل الدراسة، يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم: 332-20.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تشريعات أخرى سبقت هذا التشريع، وتشريعات تلت فيما بعد فيما يتعلق بمارسة الإعلام الإلكتروني، أو الإعلام عبر الانترنت، يتعلق الأمر ب القانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، والقانون 23-20 المتعلق أيضاً بالنشاط السمعي البصري في المادة الثالثة: الفقرة السابعة بعنوان: خدمة

السمعي البصري عبر الانترنت والفترات التي بعدهما، وما ورد في الفصل الثالث من المادة 31 إلى المادة 34، هذه المواد التي اعتبرت أن البث عن طريق الانترنت أو غيره تشملها نفس الأحكام، وكذا القانون 19-23 المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، في الباب الثالث منه والمكون من المواد من 28 إلى 41، والإشكال المطروح: إلى أي حد استجابت هذه القوانين للقيام بالمارسة الإعلامية عبر الانترنت في الجزائر؟ وهو ما سنجيب عنه في هذا المقال:

▪ **أهمية الدراسة:** تدخل هذه الدراسة في إطار الدراسات التي تتناول تطور الممارسة الإعلامية تبعاً للتطورات الحاصلة في المشهد الإعلامي، وبعد أن كانت تتم بالطرق التقليدية سواء تعلق الأمر بالكتابه قبل اختراع الطباعة أو التوزيع قبل توفر وسيلة النقل إلى صحافة المواطن وكذا الصحافة الإلكترونية التي لا يحتاج فيها الإنسان إلى التنقل، ولا إلى نقل المادة الإعلامية، وكيف إذا تعلق الأمر بالإذاعة التي أصبحت في العصر الإلكتروني لا تحتاج حتى إلى المقر، ويواكي هذا التطور تطور في المنظومة التشريعية، وكذا في الممارسة الإدارية وغيرها من الميادين وهو ما تؤكد هذه الدراسة.

▪ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز التطورات الحاصلة في ميدان الإعلام، سواء من حيث أساليب الممارسة أو تطور الوسيلة، أو موأكة المنظومة التشريعية لذلك.
- إبراز التطور الحاصل في الممارسة الإعلامية من حيث الدمج بين الوسائل، حيث يجهاز واحد يمكن ممارسة عديد من الأنشطة الإعلامية من كتابة، إذاعة، بث، صور، دمج، قص ولصق وغيرها من العمليات.
- إبراز تطور العلاقات الإدارية بين مختلف الهيئات المساهمة في نشر وبث المواد الإعلامية.



د-التأكيد على مراعاة الممارسات والتشريعات المحلية لسلطة العالمية مع مراعاة المخصوصيات المختلفة.

▪ **المنهج المعتمد:** تم اعتماد المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة، الذي هو تتبع وملاحقة أمر معين والحكم على تفاصيله وجزئياته بصورة كلية للوصول إلى نتيجة معينة، حيث نسعى إلى تطبيق القاعدة القانونية على كل حدث، والأحداث المشابهة له لغرض الوصول إلى النتيجة المرجوة التي أرادها المشرع.⁽¹⁾

▪ **مصطلحات الدراسة:**

- **المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت:** هو الشخص الذي يتولى إدارة المؤسسة الإعلامية وقيادتها، ويتحمل مسؤولية المحتوى الذي ينشر أو يذاع، أمام الجهات المدنية، أو القضائية وتتوفر فيه شروط خاصة⁽²⁾.

- **جهاز الإعلام عبر الانترنت:** ويقصد به المؤسسة الإعلامية، سواء كانت صحيفة الكترونية، أو تقدم خدمة السمعي البصري عبر الانترنت، من إذاعة وتلفزيون، وتتوفر فيها شروط، كما حددها المرسوم التنفيذي 20-332⁽³⁾.

- **المؤسسة المالكة للجهاز الإعلامي عبر الانترنت:** الهيئة التي تملك جهاز الإعلام عبر الانترنت: هي كل شخص بشرط أن يكون جزائري الجنسية، ويمكن أن يكون هيئة معنية ويشترط دائماً أن تخضع للقانون الجزائري، ومتلك رأس مال بنفس الضوابط السابقة، عندها تمنحها الهيئات الرسمية شهادة تسجيل، وهو شرط للموافقة على بداية ممارسة النشاط الإعلامي عبر الانترنت.⁽⁴⁾

- **مستضيف الموقع الإلكتروني Web Hosting:** هو المكان الذي توضع عليه ملفات الموقع كي يمكن زواره من تصفحه، حيث يتم تأجير مساحات من حواسيب شركات الاستضافة بالقدر المراد مقابل مبلغ مالي معين، وهذا المكان يجب أن يكون مرتبطاً بإنترنت سريع طيلة الوقت، وعليه أنظمة تشغيل وقواعد بيانات محدثة

وسريعة، لتوافق مع برمجيات موقعنا ويجب أن يكون محميا من الهجمات الإلكترونية وتكون استضافته حسريا ماديا ومنطقيا في الجزائر بامتداد اسم النطاق (dz).⁽⁵⁾ تسعى الجهات الوصية إلى الأخذ بعين الاعتبار المنطقة الجغرافية التي سجل فيها الموقع حتى تنسن لها المتابعة والإشراف، وتعتمد في ذلك على نموذج معين مشترك بين الجميع، وهو بثابة عقد تشمل على أحكام وشروط التسجيل.⁽⁶⁾

- الإعلام الإلكتروني: هو عموما ذلك النشر الذي يتم عن طريق الانترنت، ويوظف مختلف الأجهزة الإلكترونية، ما يعني أن رجل الإعلام الإلكتروني ينبغي أن يتكون من علوم الإعلام والاتصال وكذا الأجهزة الإلكترونية التي تعتبر كوسائل مهمة لأداء هذه الوظيفة، للجمع بين النص والصوت والصورة.⁽⁷⁾

▪ مراحل تطور الإعلام الإلكتروني في الجزائر: يشير الدارسون للإعلام الإلكتروني في الجزائر إلا أنه انطلق متأخرا مقارنة بالكثير من الدول ومنها حتى الدول العربية.

- كانت مرحلة نشأته متأخرة ومحشمة، بين سنوات 1997 و 2005 فقد اقتصر الإعلام الإلكتروني في الصحف مثلًا على توفير نسخ الكترونية للصحف الورقية، وبعد سنة 2000 حيث انتشار الأوسع للأنترنت كان سعيها الحيث إلى تطوير مواقها ليس إلا.

- بين سنتي 2006 و 2012 يمكن اعتبارها مرحلة الانطلاق في هذا المجال سيا بعد صدور قانون الإعلام 2012، حيث ظهرت عدة مواقع على الانترنت ليس لها بديل ورقي.

- مرحلة ما بعد 2013 إلى يومنا هذا يمكن اعتبارها مرحلة انطلاق الجيل الثالث للأنترنت، حيث ظهرت العديد من التشريعات المنظمة لهذا الميدان، فبعد قانون الإعلام 2012 ظهر قانون السمعي البصري 04-14 سنة 2014، وتوالت التشريعات فكان من أبرز هذه التشريعات قانون 07/18 المرسوم التنفيذي 332-20 وذلك



سنة 2020، ثم تلاه القانون 23-19، ثم القانون 23-20 والذي هو محل دراستنا هذه.⁽⁸⁾

المحور الأول: ممارسة الإعلام الإلكتروني في الجزائر

أولا: تعريف بالمرسوم التنفيذي رقم: 332/20

هذا المرسوم يحدد: طرق ممارسة العمل الإعلامي عن طريق الانترنت، وكل ما يتعلق بالمسؤولية وحق الرد والتصحيح في حالة وقوع أي تجاوز من الهيئة المسيرة للمؤسسة، ويكون ذلك بالطرق المعروفة في الرد والتصحيح في قانون الإعلام، غير أن المكان هو الموقع الإلكتروني، وغيرها من أساليب الممارسة الإعلامية، فقط يبقى التغير الأساسي هو تحول الاتصال من الكابلات والأقمار الصناعية إلى الاتصال عن طريق الانترنت.

بعد التطورات الأخيرة في ميدان الانترنت، والانتشار الواسع لاستعمالها في مختلف الميادين، لاسيما ميدان التواصل، ممثلا في شبكات التواصل الاجتماعي، وحصول العديد من المشاكل في الميدان، لم نجد القانون الذي يؤطرها، باستثناء قانون رقم 09/04 الذي تناول موضوع الجريمة الإلكترونية، وقد صدر هذا القانون في 05 أوت 2009 بعد استفحال الجريمة الإلكترونية في الجزائر، وأكثر من ذلك على المستوى العالمي، حتى أصبحت تطال المواطن الجزائري، باعتبار أن الجريمة الإلكترونية ليست لها حدود جغرافية ويكون هذا القانون من 19 مادة.⁽⁹⁾

في سنة 2012 جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام ليكمل النقائص التي لم يتطرق لها قانون الإعلام لسنة 1990 بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة، سيما التطور التكنولوجي وتوسيع استعمال الانترنت، وظهور شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة⁽¹⁰⁾.

يتكون هذا القانون من 133 مادة موزعة على اثني عشر بابا، وباستثناء الباب الخامس منه المتعلق بالإعلام الإلكتروني، تناول فيه ستة مواد متتالية: من المادة

67 إلى 72 بعنوان وسائل الإعلام الإلكترونية، تحدثت عن الصحافة الإلكترونية، والنشاط السمعي البصري عبر الانترنت.

وفي سنة 2018 جاء القانون 7/18، والذي تناول موضوع الأشخاص عندما يتعلق الأمر بحمايةهم عند معالجة المعطيات، ونقصد بالمعطيات المتعلقة بالأشخاص كل الأمور الشخصية من الصور والصوت وغيرها والتي يمكن استغلالها للتعرف على الشخص دون وجه حق، أو في موضع لا يريد أن يتعرف فيه عليه، ويستثنى من ذلك التحقيقات الأمنية لفائدة الشخص أو الأمن العام.

وبعد كل هذا جاء المرسوم التنفيذي رقم 332-20 المؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442: الموافق لـ 22 نوفمبر 2020، يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت الذي سنتناول تفاصيله فيما بعد.

ثانياً: التعريف بالقانون رقم 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري

القانون 04-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، يتكون هذا القانون من 113 مادة موزعة على سبعة أبواب، الباب الأول من فصلين تمهيديين تعريفيين بمختلف المصطلحات التي تستعمل في هذا الميدان، وفي الباب الثاني ثلاثة فصول تتعلق بخدمات الاتصال السمعي البصري، والمرخصة منها، وفي الفصل الثالث أحكام مشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري، وفي الباب الثالث حديث عن سلطة ضبط السمعي البصري في فصلين وفي نحو 35 مادة تناولت تفاصيل الموضوع من الحديث عن مهامها إلى الحديث عن تشكيلتها وسيرها، وفي الباب الرابع حديث عن الإيداع القانوني والأرشفة السمعية البصرية، وذلك في فصلين، وفي الباب الخامس تناول العقوبات الإدارية، قبل أن تليها الأحكام الجزائية في الباب السادس، ثم الباب السابع بأحكام ختامية.



وقد جاء هذا القانون ليحل إشكالات كثيرة كان يتضررها رجل الإعلام والصحفي الجزائري، وقبل هذا القانون نجد العديد من القنوات تنشط في الجزائر، وتثبت برامجها إلى المشاهد الجزائري من الخارج، والجهات الرسمية موافقة ضمنيا في انتظار صدور قانون 04-14 المتعلق بالسمعي البصري.⁽¹¹⁾

ثالثا: التعريف بقانون الإعلام 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة

الإلكترونية مؤرخ في 18 جمادي الأولى 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023

والذي تناول الحديث عن الصحافة المكتوبة والإلكترونية في 81 مادة موزعة على ستة أبواب، جاء الباب الأول تمهيدي في ثلاثة مواد موسعة، ثم إلى الباب الثاني في نحو 23 مادة موزعة على فصلين كلها تتعلق بشاط الصحفة المكتوبة، من إصدار النشريات الدورية إلى التوزيع والبيع والاستيراد، وفي الباب الثالث تناول نشاط الصحفة الإلكترونية في نحو 13 مادة، وفي الباب الرابع تطرق إلى سلطة ضبط نشاط الصحافة المكتوبة والصحفة الإلكترونية، في أكثر من 20 مادة، ثم إلى الباب الخامس تناول المسؤولية وحق التصحيح والرد، وفي الباب السادس تحدث عن المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة نشاط الصحافة المكتوبة أو الصحافة الإلكترونية، في الفصل الأول تناول المخالفات والعقوبات الإدارية، وفي الفصل الثاني الأحكام الجزائية.

رابعا: التعريف بقانون الإعلام 20-23 المتعلق بالنشاط السمعي البصري مؤرخ

في 18 جمادي الأولى عام 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023

جاء هذا القانون في ثانية أبواب اشتملت على 87 مادة، حيث جاء الباب الأول تعريفي في نحو 07 مواد، والباب الثاني المتعلق بخدمات السمعي البصري في ثلاثة فصول، يتعلق الفصل الأول بخدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي، وفي الفصل الثاني خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها، وفي الفصل الثالث أحكام مشتركة لخدمات الاتصال السمعي البصري، وفي الباب

الثالث المسؤولية وحق التصحيح والرد، وفي الباب الرابع حديث مفصل عن السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري، وبعد الحديث عن مهامها وصلاحياتها تناول المشرع في الفصل الثاني تشكيل وتنظيم وسير السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري، وفي الباب الخامس تناول موضوع إنتاج وتصوير الأعمال السمعية البصرية، وفي الباب السادس حديث عن المنصات الرقمية لتوزيع خدمات الاتصال السمعي البصري، وفي الباب السابع تناول الإبداع القانوني والأرشفة السمعية البصرية، والتأكيد على الحافظة على التراث السمعي البصري في الفصل الثاني منه، وفي الباب الثامن جانب المخالفات والعقوبات، ما يتعلّق بـ الجانب الإداري في الفصل الأول منه وأحكام جزائية في الفصل الثاني منه.

خامسا: المؤسسات الإعلامية (جهاز الإعلام عبر الانترنت)

ونقصد بذلك مختلف المؤسسات الإعلامية من صحيفة وإذاعة وتلفزيون وغيرها من المؤسسات التي تحتوي على أركان أهمها: العنصر البشري والهيكل العماني، الذي أصبح فيما بعد ظهور الانترنت بما يعبر عنه بالإذاعة الرقمية والتلفزيون الرقمي والتلفزيون المدمج، الذي أصبح يؤدي وظائف متعددة بفضل استعمال الانترنت، والتي أصبحت تلخص في موقع الكتروني لا يهم مكانه الجغرافي، خلافاً لما كان عليه الأمر في السابق من كونها هيكل عماني وطاقم بشري وميزانية، وتقوم المؤسسة الصحفية بالعمل على تحقيق مجموعة من الوظائف، الإبداعية المرتبطة بالمضمون، وبالتحرير الصحفي...).

سادسا: ممارسة الإعلام عبر الانترنت في مختلف التشريعات الجزائرية

1- الإعلام الإلكتروني في الجزائر من خلال القانون العضوي للإعلام 2012،
واللواحة المفسرة له: لاسيما: الباب الخامس: وسائل الإعلام الإلكترونية، المواد من: 67/68/69/70/71/72، وكذا المادة 66 من الباب الرابع. مثال: المادة 100: أو مدير وسائل إعلامية كترونية...).



2- **كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت من خلال المرسوم التنفيذي**
332-20: جاء هذا المرسوم لتوضيح ما جاء مجملا في القانون العضوي 05/12 سياقا في البابين: الخامس والسابع دون أن نسي المادة 66 من الباب الرابع التي نصت على ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت بحرية، مع مراعاة المادة الثانية من نفس القانون التي تناولت حرية ممارسة النشاط الإعلامي في ظل احترام... وتناولت اثني عشر استثناء تحد من هذه الحرية، بدعوى المساس بالنظام العام، وبكريات القضايا الإستراتيجية للدولة، مثل العمق الاستراتيجي للاقتصاد والدفاع الوطني وما شابه ذلك، حيث جاءت هذه الاستثناءات فضفاضة ويمكن تكييفها من طرف القاضي بحسب اجتهاده.
وعليه يسري ما ورد في المادة 02 من القانون العضوي 05/12 على ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت.

3- **القانون 04-14 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري:** بالنظر إلى أهم ما جاء في جانب الممارسة الإعلامية في ميدان السمعي البصري لم يتطرق إلى الممارسة عبر الانترنت من خلال المصطلحات التي تناولها في الباب التمهيدي، لاسيما في مصطلح الخدمة الإذاعية الساتلية، حيث أكدت في الساتل فقط، وفي العبارة الأخرى التي تلتها (موزع المحتوى)، "... بمختلف وسائل الاتصال وباستعمال شبكة اتصال الكترونية مدعمة بقسم إذاعي أرضي و/أو قسم إذاعي بالساتل و/أو كابل" ⁽¹⁴⁾.

4- **قانون الإعلام 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية:** في الباب الثالث من هذا القانون الذي تناول فيه نشاط الصحافة الإلكترونية من المادة 28 إلى المادة 41، ففي المادة 33 "ذُكرت صراحة ممارسة الإعلام عبر الانترنت، وعبر موقع الكتروني "تمارس الصحافة الإلكترونية عبر موقع الكتروني موطن حسريا، ماديا ومنطقيا بالجزائر بامتداد اسم النطاق (dz)." .

انظر كذلك المادة 34 التي لم تعتبر أن الواقع الإلكترونية للمؤسسات ليست صحفاً الكترونية، كما تناولت عدم المهنية في بعض ما ينشر، وعدم اعتباره إعلاماً الكترونياً، وكذا المادة 36 التي تحدثت عن مستضيف الصحيفة الإلكترونية، والمادة 37 التي تحدثت عن صدور الصحف الإلكترونية، والمادة 39 التي تحدثت عن الاختراق الذي يمكن أن يحدث في المؤسسة وعدم تحمل المؤسسة مسؤولية ما ينشر في حال الاختراق، لكن يجب أن تبادر إلى تصحيح ذلك، والمادة 41 التي تحدثت عن مستضيف الموقع الإلكتروني الذي يجب أن يحتفظ بسجلات الولوج والتسهيل التقني لمدة لا تقل عن 06 أشهر ابتداء من أول نشر عبر الانترنت.⁽¹⁵⁾

5- قانون الإعلام 20-23 المتعلق بالنشاط السمعي البصري: ورد في المادة 03 الفقرة الأولى ذكر الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت إضافة إلى الوسائل الأخرى المعروفة سابقاً، وفي الفقرة السابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشر ذكر توظيف الانترنت كلما تطلب الأمر ذلك في العمل الإعلامي، وفي المادة 05 "وخدمات الاتصال السمعي البصري و/أو عبر الانترنت"، وفي المادة 06 المتعلق بالبث الحصري... بجميع الوسائل التقنية الممكنة، عبر الهيرتز والسائل والانترنت، والكابل (كهرومغناطيسي، الكتروني، ضوئي).

وفي الفصل الثاني المتعلق بخدمات السمعي البصري المرخص لها، وفي المادة 11 (أو واب إذاعي أو واب تلفزيوني)، وفي المادة 12 "...رخصة إنشاء خدمة اتصال سمعي بصري و/أو عبر الانترنت عامة، ومن هذه المادة إلى المواد الموالية ذكر ملازم لخدمة الانترنت، ونفس الشيء بالنسبة لالفصل الثالث المتعلق بأحكام مشتركة لخدمات الاتصال السمعي البصري، من خلال المادة 31 والتي جاءت بعدها، ونفس الأمر بالنسبة لباب الثالث المتعلق بالمسؤولية وحق التصحيح والرد، دوماً تخصص حديثاً عن ممارسة الإعلام عبر الانترنت.⁽¹⁶⁾



الحور الثاني: الضوابط الواجب الامتثال لها من خلال المرسوم 332-20، والقانون 19-23 و 20-23

كما أشرنا سابقاً فإن هذا المرسوم المكون من 42 مادة جاء منها 29 مادة في صورة قواعد قانونية آمرة، في صورة التزامات موجهة إلى الأطراف المعنية بالتعاقد، وكذا في القانونين 19-23 و 20-23 في هذا الميدان نذكرها بحسب الاهتمام بها:

أولاً: المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت

جاءت هذه القوانين عموماً متفقة في الشروط والالتزامات في المادة الرابعة (4) من المرسوم التنفيذي (332-20)، حدد جنسية المدير المسؤول عن ممارسة الإعلام عبر الانترنت بوجوب أن تكون جنسية جزائرية، بغض النظر عن كون الشخص طبيعي أو معنوي.

يخضع للقانون الجزائري، ونفس الشيء بالنسبة لرأس المال المؤسسة، بأن تتوافق والقانون التجاري الجزائري، كأن تكون شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة تضامن، أو شركة أسهم...

الاستثناء الذي ورد في هذا المرسوم هو ما ورد في المادة الخامسة (05)، أنه يجب أن تتوفر في المدير المسؤول شرط التوفير على شهادة جامعية (وأدلى شهادة جامعية عندنا في الجزائر هي الليسانس أو ما يعادلها، فضلاً عن ممارسته للمهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، طبعاً في ميدان الإعلام كأدلى خبرة، ويتقن بالجنسية الجزائرية.

- وألا يكون متابعاً في قضية جزائية تتعلق عموماً بجناح الصحافة.⁽¹⁷⁾
فضلاً عن ذلك وفي المادة الثامنة (08) ينبغي على المدير المسؤول عن المؤسسة الإعلامية ألا يكون مسيراً لأكثر من مؤسسة.

وفي الفقرة الثانية منها أشار إلى أنه لا ينبغي أن يكون مساحها في أكثر من مؤسسة مالية، ويكون بذلك عضو في مجلس إدارة، أو مسؤولا في أكثر من مؤسسة.

وتنفيذا لمبدأ حرية الإعلام وضرورة فسح المجال أمام الجمهور عبر فضاءات معينة عبر الانترنت، وجب على المدير المسؤول أن يفتح فضاءات للجمهور حتى يجسد مبدأ التفاعلية، أو يتحمل مسؤولية ذلك، بأن يشرف عليه أو يكلف من يقوم مقامه، تفاديا لأي تجاوز قد يحدث في هذا الفضاء.

وفي هذا الصدد تشير المادة 12 من القانون 2012 إلى أبرز الشروط التي ينبغي أن تتوفر في القائم على خدمة الاتصال السمعي البصري مجموعة شروط منها ما هو مؤكд في القوانين السابقة ومنها غير ذلك، نذكر منها الخبرة التي لا ينبغي أن تقل عن ثانوي (08) سنوات وحياته على شهادة في التعليم العالي، كما أضاف شرطا للمولودين قبل 1942 بأن لا يكون له سلوك معادي للثورة التحريرية، فضلا عن كون الأموال مصدرها جزائري خالص، ويكون ضمن المساهمين والشركاء صحافيون ومهنيون من قطاع الإعلام.⁽¹⁸⁾

1- المسؤولية الجزائية للمدير المسؤول عن المؤسسة: ورد في المادة 13 من هذا المرسوم أنه على المدير المسؤول على المؤسسة الإعلامية متابعة محتوى ما ينشر، باعتباره حارس البوابة، ويتحمل مسؤولية كل ذلك، إن كان محتوى غير قانوني، وعليه أن يوفق بين ما ورد في المادة الثانية من القانون العضوي 05/12، التي تلزم على ممارسة الإعلام بحرية، وذكر في ذلك اثنى عشر استثناء لا ينبغي تجاوزها، من ضمنها حرية الإعلام، تحت طائل العقوبة لكل من استغل هذه المادة لنشر محتوى مسيء، كأن يكون محتوى يدعو إلى الكراهية، و مختلف أشكال العنف (لفظي أو بدني أو ما في نحوه)، ومن ذلك أيضا التحرير بمختلف أشكاله كالدعوة إلى التمييز العنصري (عرقي أو جهوي)، أو حتى التمييز بين الجنسين، وعندها يجب على المدير



المسؤول (هو المسؤول أمام الجهات القضائية والمدنية والعسكرية) أن يخطر الجهات المعنية بوجود هذا المحتوى، ويتخذ كل الإجراءات الالزمة.

وفي المادة 14 يؤكد المشرع على أن المدير المسؤول لا ينتظر حتى تصله الشكوى من الجهة المتضررة حتى يقوم بالعمليات الواردة في المادة 13، بل يجب أن يكون تحركه من تلقاء نفسه، لكونه حارس البوابة والمسؤول جزائيا على كل ما ينشر، وهو ما يتواافق مع المادة 115 من القانون العضوي 05/12، حيث جاء في مضمونها: أن المدير المسؤول على النشرية أو جهاز الصحافة الإلكترونية أن يتحمل كل ما ينشر سواء كان كتابة أو الرسم، إن كانت تمس بالعناصر السابق ذكرها في المادة 12، فضلا عن تحميم المسؤولية لصاحب الكتابة أو الرسم من هذا المرسوم. ما يتعلق بالقانون 20-23 أشار في المادة 35 فقد ذكرت أن "يتحمل مدير خدمة الاتصال السمعي البصري، أو خدمة الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت وصاحب العمل المسئولة المدنية والجزائية عن كل عمل مسموع وأو مرئي يتم بثه عبر خدمة الاتصال السمعي البصري، أو خدمة الاتصال السمعي البصري عبر الانترنت".⁽¹⁹⁾

ونفس الأمر تناوله القانون 19-23 في المادة 62 والمتعلق بالصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية "يتحمل مدير النشر وصاحب العمل الصحفي المسئولة المدنية والجزائية عن كل محتوى تم نشره من طرف النشريات الدورية أو الصحف الإلكترونية".⁽²⁰⁾

2- القانون 18-7 المؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ 10 يونيو ، 2018 ويتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي:
أ- أما عن المادة 15 من المرسوم 20-332: ألزم المشرع المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت الالتزام بالأحكام المنصوص عليها في هذا القانون 18-7.

معنى أن المشرع جعل التكامل بين هذه القوانين، وأن القانون اللاحق يعتمد على السابق ما لم يتم إلغاؤه فالقانون 18-7 بين قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بحماية معلوماتهم وعدم الإلقاء بها إلى جهات قد تستغلها لأغراض غير شرعية مثل نشر الصور والمعلومات الشخصية، فأي عملية من هذا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار -كما ورد في المادة الثانية- احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة، وألا تمس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم.⁽²¹⁾

أما عن هذا الشخص المطلوب حمايته: فنقصد به كل ذلك الشخص الطبيعي المعنى بمعالجة معطياته.

ب- أما عن مفهوم هذه المعطيات ذات الطابع الشخصي: فمعنى بها كل المعلومات التي لها صلة بشخص محدد معروف أو يمكن أن يعرف بمواصفات معينة، - سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً - بالرجوع إلى مختلف خصائصه البدنية أو المورفولوجية، أو صفات يمكن بها التعرف عليه كالجانب الثقافي أو المالي أو الاجتماعي، أو حتى الجينات إن دعت الضرورة إلى ذلك

ج- أما عن معالجة هذه المعطيات المرتبطة بالطابع الشخصي: هذه المعالجة للمعطيات الشخصية يجب أن تتم في إطار القانون، و بما تسمح به الأعراف الدولية، على اعتبار أن المعطيات الشخصية للإنسان حق خالص له، ولا يجوز استعماله في غير ما يسمح به القانون كون الشخص مثلاً ممكناً من هذه المعلومات بحكم عمله أو منصبه، وأن هذه المعلومات توجد تحت تصرفه، فأي إخلال بذلك يعتبر إفشاء لسر المهني يعاقب عليه القانون، فكيف لو مكن جهات ما لها أغراض معينة قد تضر بذلك الشخص ؟

د- الإجراءات الواجب القيام بها لمارسة الإعلام الإلكتروني:

- تقديم التصريح: على المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يتقدم بتصريح لغرض التسجيل



- **التسجيل:** لغرض التسجيل يجب على المدير المسؤول أن يتقدم بإيداع بتصريح مسبق لدى السلطة سواء المكلفة بالصحافة الإلكترونية، أو بخدمة السمعي البصري عبر الانترنت، لمارسة نشاط عبر الانترنت، كما يجب أن يتقدم بملف كامل في هذا الصدد ويتضمن الملف الوثائق التالية:

▪ **بالنسبة للمدير المسؤول:**

- نسخة من الشهادة الجامعية أو شهادة معترف بعادتها.
- وثائق المثبتة للخبرة المهنية.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسخة من شهادة السوابق العدلية

هذا كل ما ورد في المادة 05 من هذا المرسوم.⁽²²⁾

▪ **فضلا عن هذا يجب أن تتوفر في المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت**

شروط سنوردها في حينها.

وإلى هنا يمكن للسلطة أن تسلم للمدير المسؤول وصل إيداع الملف، غير أن هذا الوصل لا يعني الشروع في النشاط، على اعتبار أننا في القانون الجزائري تتحدث عن الترخيص وليس الإخطار، لأن الإخطار يكفي فيه إشعار السلطات بالشرع في النشاط، ولا ننتظر الرد، بخلاف التصريح الذي ينتظر فيه المدير المسؤول رد السلطات الإيجابي، حتى يتم الشروع في العمل.

وإلى هذا وأشارت المواد من 12 إلى 22 من القانون 19-23 دون تغييرات كبيرة⁽²³⁾، كما وأشارت المادة 12 من القانون 20-23 إلى نفس الشروط، مع تغييرات بسيطة.⁽²⁴⁾

3- ما يتعلق بالرد والتصحيح: فإن المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت هو المسؤول عن القيام بالإجراءات، على غرار ما ورد في القانون العضوي 12-05 بأن ينشره في موقعه فور إخطاره من طرف الشخص والهيئة المعنية.

قانون معالجة المعطيات يتكون من 76 مادة يتعلّق جزء كبير منها بمارسة الإعلام عبر الانترنت، ومسؤولية كل طرف عما يكتبه وينشره أو يذيعه، ويُسّس حتى بمقتضى الخدمات الذي تم التعبير فيه:

أ- أي مؤسسة تنتهي إلى القطاع العام أو الخاص، وتسعى لتقديم خدماتها للمستعملين بما يمكنها من القدرة على الاتصال بواسطة نظام خاص للاتصالات أو منظومة معلوماتية.

ب- كل من يقوم ب تخزين أو معالجة المعلومات لفائدة خدمة الاتصال التي ذكرناها، مختلف المستعملين.

وختّم هذا القانون بأحكام جزائية اعتبارا من المادة 54 إلى 74، ما يدل على صرامة هذا القانون وطرحه الجاد في حفظ الحقوق مختلف الأشخاص في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

4- أما عن المرسوم التنفيذي 332-20: جاءت فيه المادة 16 منه: يلتزم كل من المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت، ومستضيف الموقع الإلكتروني أن يتقيّدا بحملة التوصيات المعمول بها في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي المادة 17 التي ألزمت المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يتحرى وجود أي محتوى ناجم عن قرصنة أو اختراق للموقع الإلكتروني.⁽²⁵⁾

أ- يجب إثباته بمختلف الوسائل المتاحة.

ب- يجب عليه القيام بتبلیغ السلطات المختصة في هذا الحال.

ج- التوقيف الفوري للموقع الإلكتروني: إلى غاية التخلص من هذه المشكلة المتعلقة بالاختراق أو القرصنة.

كما يتعين على المدير المسؤول أن يحتفظ بهذا المحتوى، وحتى الذي تم سحبه لمدة لا تقل عن ستة (06 أشهر) بداية من أول نشر على الانترنت، استنادا إلى ما ورد في المادة 18 من هذا القانون، أما عن المستضيف فيجب عليه هو أيضا



أن يحتفظ بهذا المحتوى، لاسيما السجلات التقنية الخاصة بالولوج والتسير التقني للموقع لمدة لا تقل عن سنة كاملة ابتداء من تاريخ أول نشر عبر الانترنت، وهذه الآجال مرتبطة بالتقادم وسقوط الحقوق طبقا لما ورد في المادة 19 من نفس المرسوم. وتبقى السلطة المكلفة بالصحافة المكتوبة، أو المكلفة بخدمة السمعي البصري عبر الانترنت من يملك سلطة اتخاذ القرار.

ثانيا: جهاز الإعلام عبر الانترنت

1- ويقصد به المؤسسة المعنية بخدمة الإعلام عبر الانترنت، أو ما يعبر عنه بهيكل المؤسسة، الذي يتوجب أن يكون نشاطها باستعمال إحدى اللغتين الوطنيتين، أو كليتيهما، ويمكن استعمال اللغة الأجنبية بعد موافقة السلطة المكلفة بالصفحة الإلكترونية، أو السلطة المكلفة بخدمة السمعي البصري عبر الانترنت، كما يجب أن يضل ينشر معلومات هذا الجهاز عبر موقعه والتي تتضمن:

أ- الاسم، اللقب، العنوان المدير المسؤول عن هذه المؤسسة التي تقدم خدمات عن طريق الانترنت.

ب- عنوان الشركة، أسهم الشركة التي تملك هذا الجهاز المتعلق بالإعلام عبر الانترنت.

ج- رقم تسجيل الشركة.

د- البريد الإلكتروني، رقم الهاتف للشركة المعنية.

هـ- مقدم خدمة الاستضافة.

وهذا وفقا للمادتين: 09 و 10 من هذا المرسوم 20-332، وفي المادة 11 فرضا على جهاز الإعلام عبر الانترنت أن يستخدم صحيفيا محترفا واحدا على الأقل بتلك الشروط والمواصفات الواردة في المادة 73 من القانون العضوي 12-05، بأن يكون هذا الصحفي محترفا: وهو كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقادها ومعالجتها، وتقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال

سمعي بصري، أو وسيلة الإعلام عبر الانترنت، ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسيا لدخله. وهو ما يتوافق مع نص المادة 12 من القانون 23-20⁽²⁶⁾. وهو ما أشار إليه القانون 23-19 فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة والإلكترونية في المادتين 06 و 07⁽²⁷⁾.

وهذا يتوافق مع هذا التعريف (هو من يزاول في منشأة صحفية العمل الصحفي لقاء أجرا، ويتخذ هذا العمل مهنة مختارة له، وتقوم بينه وبين المنشأة رابطة العامل بصاحب العمل...)، وعرفه فيليب جيلارد: (هو الشخص الذي يخصص الجزء الأكبر من نشاطه لزاولة الأعمال الصحفية، ويستمد منها الجزء الأكبر من دخله)، بمعنى ينبغي أن يكون هذا الصحفي متفرغا لهذه المهمة.⁽²⁸⁾

2- الجزاءات المترتبة على جهاز الإعلام عبر الانترنت عند الإخلال بالالتزام:
ذكرنا المشرع بما ورد في القانون العضوي 12-05 من جزاءات عن كل مخالفة تصدر عن المؤسسة، على اعتبار أن المؤسسة أيضا تتعرض للعقوبة عندما تكون المخالفة ذات طابع هيكلية، فقد يتعرض الصحفي أو المدير المسؤول للعقوبة، وقد تعاقب المؤسسة بصفة عامة، إذا كان الخطأ جسيا بالنظر إلى موضوع المسؤولية المشار إليها في القانون العضوي، فإن العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.

أ- الإعذار: وفقا لما ورد في المادة 34 من المرسوم التنفيذي 20-332، أنه في حالة الإخلال بالالتزام فإن السلطة المسؤولة عن الصحافة الإلكترونية، أو التي هي مسؤولة عن خدمة السمعي البصري توجه إعذارا لجهاز الإعلام عبر الانترنت، للالتزام بما طلب منها في مدة أقصاها عشرة (10) أيام اعتبارا من يوم التبليغ، حيث يتولى عملية التبليغ محضر قضائي أو إشعاره بوصول استلام.

ب- التعليق: ويكون مؤقتا للمؤسسة لمدة 30 يوما في حالة عدم الامتثال للإعذار، وهذا كإجراء تصعيدي يلزم المؤسسة على الامتثال وإلا لجأنا إلى:

ج- سحب شهادة التسجيل: وذلك في الحالات الآتية:



- التنازل عن الشهادة لصالح جهة ما، حيث أن شهادة التسجيل شخصية.
- التوقف عن ممارسة النشاط المنوط به لمدة ستة (06) أشهر.
- عدم الالتزام بما ورد في فترة التعليق المؤقت من ممارسة النشاط بما ورد في المادة (34) المشار إليها.
- التوقف لمدة 30 يوما عن ممارسة النشاط عبر الانترنت.
- ما يتعلق بالإفلاس والتصفية القضائية وفقا لما جاء في المادة 35 من هذا المرسوم.

أما ما يتعلق بالقانون 19-23 فقد ورد في الباب السادس، وفي الفصل الأول المواد من 68 إلى 72 جاءت العقوبات مرتبة بدءا بالإذار إلى تعليق الطبع إلى التعليق لمدة 30 يوما، ثم اللجوء إلى القضاء بغرض التوقيف المؤقت، أو التوقف النهائي - وذكر أربع حالات لذلك⁽²⁹⁾.

ثالثا: مدير جهاز الإعلام عبر الانترنت

الذي يمكن أن يكون رئيس مجلس الإدارة، أو مالكا للجهاز، وهو الأمر بالصرف، في الوقت الذي يكون فيه المدير المسؤول مسؤولا عن المحتوى الإعلامي. ولعل البعض يرى هناك تداخل بين مهام كل من رئيس مجلس الإدارة (رئيس المؤسسة)، وكذا الرئيس المدير المسؤول، وفي الوقت الذي يمكن أن يكون المدير المسؤول هو مالك المؤسسة والمشرف عليها، لكن في الحالات العادلة نجد أن كل مسؤول يضطلع بمسؤوليته، وعليه فإن مهام الرئيس المدير المسؤول مهام تتعلق بالمضمون الإعلامي، كما أشرنا - أما رئيس مجلس الإدارة فله مهام أخرى ذات طابع إداري، يمكن تلخيصها في الآتي:

- 1- يلزم المدير (مدير المؤسسة) عندما يثبت عليه حق الرد والتصحيح أن يقوم بنشر ذلك وبصفة مجانية كما يلي:

أ- على مدير الجهاز أن ينشر موضوع الرد والتصحيح فيها يتعلق بالصحافة الإلكترونية في ذلك الركن الذي حصل فيه الإشكال وبنفس الطريقة وبنفس الأسلوب وبنفس اللغة وبنفس الحجم الذي حصل به هذا الموضوع.

ب- على مدير الجهاز أن يقوم بنشر الرد والتصحيح فيها يتعلق بالسمعي البصري عبر الانترنت بنفس الشروط والضوابط، سيما ما يتعلق بوقت البث الذي ورد فيه الاتهام المنسوب في أجل لا يتجاوز دقيقتين.

ج- ومن مهامه أيضا:

أ- سلطة الإشراف على كافة أنشطة المؤسسة الإعلامية.

ب- أن يكون له حق التفويض باسم المؤسسة، وله صلاحيات التوكيل لمن يقوم بهذه المهام.

ج- الإشراف على إعداد التقارير السنوية، والمحاسبة أمام الجهات الوصية.

د- حق إصدار القرارات فيها يتعلق بالموظفين، توظيفا، وعزلها وما شابه ذلك، وغيرها⁽³⁰⁾.

رابعا: المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت

وهو شخص طبيعي يشترط فيه أن يكون جزائري الجنسية، وإن كان شخصا معنوياً أن يكون خاضعاً للقانون الجزائري، ويملك رأس المال، إما عن طريق أشخاص طبيعيين يكونون شركة من الشركات المعروفة في القانون التجاري الجزائري، ويسيرها مجلس الإدارة، وحتى لو كان الشخص معنوي ينبغي أن يكون ذو جنسية جزائرية، كل هذا تفادياً لتدخل الأجانب في الشأن الداخلي، وجعل الأموال تنتقل عبر جهة خارجية ما قد يضر بالاقتصاد الوطني، والأمن العام، لذلك اشترط المشرع الجزائري في هذا المرسوم 332-2020 وفي المادة 7 منه أنه على المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت، أن تقوم بتبرير مصدر أموالها المكونة لرأس المال الشركة،



والأموال الضرورية لتسيرها، طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها، وأي دعم من جهة ما يجب تبريره بأن يكون هناك ارتباط عضوي بينها مع توضيح هذه العلاقة، أما الجهة الأجنبية فيمنع منعا باتا تلقي أي إعانة منها.

1- شروط التسجيل: فضلا عن الشروط التي أشرنا إليها في المادة 22 والخاصة بالتسجيل، والتي يجب أن تتوفر في المدير المسؤول، فهناك شروط أخرى يجب أن تتوفر في المؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت وهي:

- يجب على المالك أو الملاك إن كانوا كثرا تقديم نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- يجب تقديم نسخة من السجل التجاري.
- إن كانت المؤسسة شخصا معنويا يجب أن تقدم نسخة من القانون الأساسي.
- عقد ملكية أو عقد كراء أو كل ما يمكن اعتباره سندًا لشغل هذه الحالات.
- رقم التعريف الجبائي.

2- بدء ممارسة النشاط: لا تشرع المؤسسة في النشاط إلا بمنح الجهة الوصية لشهادة التسجيل للمؤسسة المالكة لجهاز الإعلام عبر الانترنت، وبذلك تبدأ النشاط، وتعتبر منح شهادة التسجيل بمثابة الموافقة على ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت.

هذه الشهادة التي تمنح لهذه المؤسسة تكون باسمها، ولا يسمح لأي جهة مزاولة النشاط باسمها، أو أن تتنازل المؤسسة عليها لصالح جهة أخرى.

خامسا: مستضيف الموقع الإلكتروني

كما سبق وأن أشرنا فإن مستضيف الموقع الإلكتروني وهو المكان أو الحيز الذي تنشر فيه هذه المؤسسة وعبره لجمهورها، حيث يقنع هذا الموقع بقدرة كبيرة على الاستيعاب ومربوط بالانترنت، ويتمتع بحماية كبيرة من الهجمات الإلكترونية، حيث تقوم بـ: كراء هذا الحيز بطاقة معينة إلى أجل معين، وتكون هذه الاستضافة

موطنة حضريا، ماديا ومنطقيا في الجزائر، (بامتداد اسم النطاق (dz) كا جاء في المادة 06 من هذا المرسوم. وكموذج الإذاعة مثلا عبر الانترنت: فهي عبارة عن مجموعة من البرامج الصوتية يتم بثها عبر توصيلات الانترنت بشكل يمكن أن يكون مستقلا تماما عن المطحات التقليدية.⁽³¹⁾

وقد أكد القانون 20-23 هذا الأمر في المادة: 15 التي اعتبرت أن ممارسة خدمة السمعي البصري عن طريق الانترنت يكون عبر موقع الكتروني موطن حضريا وماديا لدى الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي والتلفزي بالجزائر ومنطقيا بالجزائر بامتداد اسم النطاق dz.⁽³²⁾

1- ما يجب على طرفي العقد: المستضيف والمدير المسؤول أن يتعاونا لمواجهة أي خطر الكتروني يهدد المؤسسة، وذلك بالتقيد والالتزام بالتوصيات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات المعهول بها، كما ورد في المادة 16 من المرسوم المذكور.

2- الاحتفاظ بالمحظى: وعلى هذا وكما يسأل المدير المسؤول أن يحتفظ بكل المحتويات لاسيما السجلات التقنية الخاصة بالولوج والتسير التقني للموقع لمدة لا تقل عن سنة واحدة، ابتداء من تاريخ أول نشر عبر الانترنت.

3- لإثبات الالتزام بين الطرفين: يجب على المدير المسؤول أن يزود المستضيف بنسخة من شهادة التسجيل، قبل استضافة الموقع الإلكتروني، ويقوم المستضيف بدوره بتزويد السلطة المكلفة بالصحافة الإلكترونية، أو السلطة المكلفة بخدمة السمعي البصري عبر الانترنت بنسخة من وثيقة التوطين، وفقا للมาدين 20 و 27 من هذا المرسوم.⁽³³⁾

4- أنواع الاستضافة: يوجد أكثر من نوع من أنواع الاستضافة وتنقسم الاستضافة إلى نوعين، وفقا لنظام التشغيل، هما استضافة لينكس Windows واستضافة ويندوز.



أ- استضافة ويندوز Windows: هي استضافة تعمل بنظام تشغيل ويندوز سيرفر Windows server، وتدعم لغة برمجة ASP.Net وقواعد بيانات أكسس Access وخدادم IIS، وعادة ما تكون أعلى في السعر وينتشر استخدامها في الواقع الحكومية والشركات، وبعد انتشارها أقل وسعرها أعلى مقارنة باستضافة لينكس.

ب- استضافة لينكس Linux: هي الاستضافة الأشهر على الإطلاق والمتواقة مع برمجة PHP الأكثر استخداماً وانتشاراً في تصميم موقع الإنترنت وتعتمد عليها أشهر برامج إدارة المحتوى الأفضل في العالم مثل وورد بريس Word Press وجوملا Joomla. ولعل الأكثر شهرة وطلباً في العالم هي استضافة لينكس Linux نظراً لأنها متواقة مع أشهر لغات البرمجة المستخدمة عالمياً، وأنها تميز بأنها استضافة رخيصة باختلاف استضافة ويندوز.⁽³⁴⁾

النتيجة: بعد العزوف الذي شهدته التشريع الجزائري حول موضوع الممارسة الإعلامية عبر الانترنت هي التشريعات تتدفق بكم هائل، إذ في ظرف أقل من ثلاث سنوات سن المشرع الجزائري ما لا يقل عن 200 مادة في هذا الموضوع، غير أن العبرة هو لاستيعاب الموضوع وعدم التكرار، إذ يمكن في تقديرى الدمج بين الكثير من المواد مثل ذلك موضوع سلطة الضبط نجد نفس المواد تقريباً إلا تغييرات طفيفة في ذكر الكلمة السمعي البصري أو الصحافة المكتوبة والإلكترونية، أو تغييرات بسيطة في مصطلحات مرتبطة بالشخص، كذلك الشأن بالنسبة لحق التصحيح والرد، والشروط التي يجب أن تتوفر في القائم بهذه الخدمة، وقس على ذلك.

خاتمة:

في ختام هذا العمل أود أن أشير إلى الدور الكبير والهام الذي تلعبه الانترنت في التمكن من الممارسة الإعلامية، والتي أصبحت تتطلب تدفقاً عالياً، مع ضرورة التمكن من قواعد البيانات السحابية من أجل إدارة الكم الهائل من المعلومات،

وبتوظيف الذكاء الاصطناعي نرتقي إلى الأداء السريع للمهنة الإعلامية التي أصبحت اليوم تتطلب الدقة والسرعة في الأداء من أجل التمكّن من السبق الإعلامي، مع وجوب أن يكون ذلك تحت رعاية قانونية مواكبة لهذه التطورات، تحت طائلة المسئولة على كل صغيرة وكبيرة، إن على المستوى المحلي أو العالمي. وعليه تقدّم بهذه النتائج والتوجيهات والمقترحات:

- إن العمل الإعلامي لم يعد كما كان في الماضي مجرد تحرير لأخبار أو تغطيات تحتاج فقط إلى التمكّن في اللغة والفصاحة لأداء هذه المهمة، ولكنه تبيّن أنه علم قائم بذاته يتطلّب معرفة نظرياته وفنونه التي يكتسبها بالدراسة ثم بالمارسة.
- التدريب في العمل الإعلامي مهمة أساسية من أجل الوصول إلى التمكّن ومن ثم الإبداع.
- العمل الإعلامي يتطلّب أكثر من أي وقت مضى التمكّن من تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- يجب على القائمين على العمل الإعلامي أن يدرّكوا أهمية الذكاء الاصطناعي في القيام بهذه المهمة، حيث وبواسطته يمكن القيام بعده وظائف إعلامية مدمجة مثل إعداد التقارير وإحضار الصور المناسبة وربطها بالموضوع. بل وأكثر من ذلك المساعدة على انجاز الأعمال الإعلامية المختلفة.
- إن التمكّن من قواعد البيانات السحابية يجعل رجل الإعلام في سعة من آمره لجلب الأخبار في المكان والزمان المناسبين، ويفغى صاحبه من التنقل بتوظيف قواعد البيانات وصور الأقمار الاصطناعية.
- يجب على رجل الإعلام أن يتدرّب على استعمال وسائل التكنولوجيا المتاحة حتى يتمكّن من أداء مهمته بصورة متكاملة، فهو الذي يصور وهو الذي يقوم بعملية التركيب والدمج وإعداد مختلف التقارير والتغطيات الإخبارية.

المواضيع والمراجع:



(1)- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، ط 1 منشورات زين الحقوقية، لبنان ،2010، ص 287

(2)- عبد النبي عبد الله الطيب: إدارة المؤسسات الصحفية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، جامعة السودان، ط 2011، ص 43.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 02 والمادة 10 من المرسوم التنفيذي 20-332

(4)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 25 من المرسوم التنفيذي، سبق ذكره.

(5)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 06 من المرسوم محل الدراسة، سبق ذكره.

(6)- فاتح حسين حوى، الواقع الإلكتروني وحقوق الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص 58.

(7)- عباس ناجي حسن، الوسائل المتعددة في الإعلام الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص 99.

(8)- الهام بوثلجي، الإعلام الإلكتروني في الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07. العدد 02، السنة 2021، ص 553-567.

(9)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان 1430، الموافق لـ 05 غشت 2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

(10)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون العضوي رقم 12-05 مؤرخ في 18 صفر 1433الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام.

(11)- مزاري نصر الدين، الوضعية القانونية للإعلام الإلكتروني في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 2017/09.

(12)- عبد النبي عبد الله الطيب، المرجع السابق، ص 10.

(13)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام 12-05، المرجع سبق ذكره.

(14)-) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 07 من القانون 14-04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1435 الموافق لـ 24 فبراير سنة 2014 المتعلقة بالنشاط السمعي البصري.

(15)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 19-23 يتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية، مؤرخ في 18 جمادي الأولى 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023

(16)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام رقم 23-20 المتصل بالنشاط السمعي البصري، مؤرخ في 18 جمادي الأولى عام 1445هـ الموافق لـ 02 ديسمبر 2023

(17)- موقع وزارة الاتصال www.ministerecommunication.gov.dz الساعة: 12.00 يتعلق بإجراءات تسجيل موقع إخباري 2024.

(18)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 12 من القانون 23-20، سبق ذكره.

(19)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 35 من القانون 23-20، سبق ذكره.

(20)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 62 من القانون 19-23 المتصل بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية.

(21)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 7-18 مؤرخ في 25 رمضان 1439 الموافق لـ 10 يونيو 2018

(22)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 20-332، المرجع السابق - المادة 05.

(23)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 62 من القانون 23-19 المتعلق بالصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية.

(24)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 12 من القانون 23-20 المتعلق بالنشاط السمعي البصري.

(25)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 20-332، المرجع السابق - المادة 17.

(26)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 12 من القانون 23-20، مرجع سبق ذكره.

(27)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 06 و 07 من القانون 23-19، مرجع سبق ذكره.

(28)- ابراهيم عبد الله المسلمي، إدارة المؤسسات الصحفية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 79.

(29)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 68 إلى 72 من القانون 23-19، مرجع سبق ذكره.

(30)- صالح خليل أبو أصبع، إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، دار أرام للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 1997، ص 226.

(31)- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 220.

(32)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون 23-20 مؤرخ في 18 جمادى الأولى 1445 الموافق لـ 02 ديسمبر 2023 يتعلق بالنشاط السمعي البصري.

(33)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم التنفيذي 20-332 - المرجع السابق - المادة 20-27.

(34)- hostingwdomain.com/category/blog بتاريخ 18/12/2020 الساعة 12:00 ليلا

